المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم: السياسات العامة والأنظمة المقارنة

# دور المجتمع المدني في التحول الديموقراطي
# دراسة حالة تونس

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: أنظمة سياسية مقارنة

إعداد الطالبة:
بن سليمان شهرزاد

الأستاذة المشرفة:
بلقرشي إيمان

السنة الجامعية: 2018/2017

بسم الله الرحمان الرحيم

# مقدمة

شهدت المنطقة العربية العديد من التحولات والتغيرات في السنوات الأخيرة وذلك عقب أحداث ما سمي "بالربيع العربي "أو" الثورات العربية"، حيث جاءت هذه الأحداث بعد فشلت المعارضة السلمية بمختلف تشكيلاتها في تغيير أنظمة الحكم ذات الطابع التسلطي والاستبدادي.

أدت هذه الأحداث إلى عودة النقاش مرة أخرى حول العديد من القضايا ذات الصلة المباشرة بمسار التحول الديموقراطي ولعل من أبرزها قضية المجتمع المدني ومدى إسهامه في انجاح هذا الحراك، وكذا مدى تمكنه من إبراز دوره كفاعل سياسي مؤثر في العملية السياسية من خلال قدراته التعبوية خاصة أثناء عمليات إدارة الانتقال السياسي والتوجه نحو إرساء التعددية السياسية وتأصيل الممارسة الديمقراطية.

شكل الحراك الاجتماعي التونسي بدايات ما يسمى بثروات الربيع العربي او موجات التغير الاجتماعي، برز فيها بقوة الحديث عن اسهام المجتمع المدني في الدفع بمسار التحول الديموقراطي نظرا لقوة منظمات المجتمع الدني في تونس و فعاليتها في الحياة العامة و خصوصا الاتحاد العام التونسي لشغل الذي يعتبر من اقوى المنظمات في العالم العربي، وقد كان لمنظمات المجتمع المدني في تونس دورا قويا في ادارة المرحلة الانتقالية ،وهو ما أوجد أهمية التعرض بالدراسة والتحليل لدراسة حالة تونس حيث سيمكننا من فهم ورصد العلاقة التفاعلية بين فواعل المجتمع المدني وطبيعة دوره في تسريع المسار التحولي الديمقراطي في الدول –تونس نموذجا–

**1. الإشكالية:**

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة فهم طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والتحول الديموقراطي على ضوء التجربة التونسية وذلك من خلال عرض مفصل لوضع فواعل المجتمع المدني في تونس وتأثيره على التحول الديمقراطي، ثم رصد مختلف مواقفه تجاه القضايا والقرارات التي اتخذها صانع القرار بعد الحراك الاجتماعي الذي يعد أحد أهم الأسباب التي أدت إلى التحول، وانطلاقا من هذا فإن الإشكالية التي ستطرح لهذه الدراسة هي كما يلي:

**إلى أي مدى ساهم المجتمع المدني في الدفع بمسار التحول الديموقراطي في تونس بعد أحداث 2010؟**

**2. التساؤلات الفرعية:**

1. ماهي طبيعة المجتمع المدني و ابرز فواعله في تونس؟
2. كيف أثرت طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والنظام السياسي في تونس على طبيعة دور هذا الأخير خلال فترة التحول الديموقراطي؟
3. هل نجح المجتمع المدني في تونس في فرض نفسه كفاعل سياسي مؤثر خلال مسار التحول الديموقراطي ؟

**3. فروض الدراسة:**

1. لعبت طبيعة البيئة السياسية والاجتماعية في تونس دورا هاما في ابراز مدى فاعلية المجتمع المدني
2. كلما زادت فعالية المجتمع المدني كلما تحققت الديمقراطية.
3. كلما زادت استقلالية المجتمع المدني عن السلطة السياسية كلما زاد تاثيره على ترسيخ المسار الديموقراطي.

**4. أدبيات الدراسة:**

أ. **كتاب " الموجة الثالثة، التحول الديموقراطي في نهاية القرن العشرين "لصموئيل هنتنغتون"**، تم اعتماده في طبعته المترجمة من قبل عبد الوهاب علوب، وقد صدر في طبعته الأولى سنة 1993 عن دار سعاد الصباح الكويتية،

ويتناول كتاب " الموجة الثالثة" ظاهرة التحول الجماعي إلى الديموقراطية وذلك في إطار ما سماه هنتنغتون ب" الموجات" والتي ركز من خلالها على حركات التحول من النظام الشمولي إلى الديموقراطية خلال الفترة الممتدة من 1974 إلى 1990، وهي الفترة التي تزامنت مع احتدام أزمة النفط وما ترتب عنها من نتائج سياسية واقتصادية وحتى تفكك الاتحاد السوفييتي في أوروبا الشرقية.

وقد أفادنا هذا الكتاب في دراستنا هذه في كل مل يتعلق بعملية التحول الديمقراطي من عوامل وأسباب ومراحل وآليات هذه العملية.

وقد قام هنتنغتون من خلال مؤلفه بتحديد مفهوم الديموقراطية بإيجاز وعرض مفهوم النظام الشمولي كنقيض لها كما تطرق للعديد من الإرشادات والتوجيهات التي من شأنها حسبه أن تقود الدول ذات " الديمقراطيات الناشئة" إلى الاستمرار في التحول الديموقراطي بنجاح.

ورغم أنا كتاب هنتنغتون يعد إسهاما بالغ الأهمية في حقل الدراسات النظرية المتعلقة بالتحول الديموقراطي، إلا أن اقتصاره على دراسة الفترة سالفة الذكر تجعله غير كاف لفهم التحولات الديموقراطية التي شهدتها خاصة الدول العربية منذ نهاية 2010، وهذا في ظل التغيرات الهامة التي شهدها النظام الدولي، في المقابل لقد أفادنا هذا الكتاب كثيرا في فهم الإطار النظري للتحول الديمقراطي فهو قدم عرضا مفصلا لديناميات النظم التسلطية وكيف يمكن أن تدخل في مسار الدمقرطة من خلال رصد مختلف العوامل ذات الصلة بهذا التحول.

ب. **كتاب تونس، الانتقال الديموقراطي العسير2017**، وهو عبارة عن مؤلف جماعي شارك في انجازه مجموعة من الباحثين العرب من خلال انجازا مقالات تغطي كافة مراحل واجراءات التحول الديموقراطي في تونس.

ورغم أن الكتاب تضمن معلومات قيمة حول المرحلة الانتقالية في تونس ودور المجتمع المدني فيها حيث وهو ما أفدانا في رصد مختلف الفواعل التي ساهمت في التحول إلا أنه لم يقدم الطرح الكافي لتغطية كافة جوانب دور هذا الأخير حيث غيب العنصر المتعلق بتأثير البيئة السياسية والاجتماعية في تونس على دور المجتمع المدني خاصة خلال الفترة التي تلت عملية التحول.

### 5. أهمية الموضوع:

يحتل المجتمع المدني أهمية كبيرة في المنظومة السياسية للدولة فهو ليس مؤشرا على انفتاح النظام السياسي ووجود تعددية أو حرية سياسية وحسب بل يعتبر أيضا آلية هامة وركيزة أساسية لمباشرة عملية الدمقرطة، خاصة وأن الديمقراطية أضحت معيارا لمدى تقدم أو تخلف المجتمعات على ضوء الالتزام بقيمها، وبالقدر الذي تزداد فيه أهمية المجتمع في مسار الدمقرطة تتزايد معها أهمية دراسة الإشكاليات المختلفة التي ترتبط به وخاصة في البلدان التي لا تزال تشق طريقها في

مسار الدمقرطة، وبالتالي فإن أهمية هذه الدراسة تكمن في كونها ابداء لجانب مهم من أحد الجوانب التي تظهر العلاقة بين المجتمع المدني ومسار التحول الديمقراطي بالدول.

### 6. أسباب اختيار الموضوع:

**أ/ الأسباب العلمية:**

يثير موضوع العلاقة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي الكثير من النقاش و الجدل فالدراسات السياسية تزخر بنماذج تبرز كيف أن المجتمع المدني لعب دورا محوريا في مسارات التحول الديمقراطي، ومن خلال دراسة النموذج التونسي بعد الحراك الاجتماعي سنة 2010 سنتعمق أكثر في الموضوع سيتمكن الباحث من فهم طبيعة العلاقة بين المفهومين.

**ب/ الأسباب الذاتية**

تتعلق الأسباب الذاتية باهتمام الباحث بالموضوع فهو يرتبط بصورة مباشرة بالتخصص المدروس "نظم سياسية مقارنة"من جهة، كما أنه يدخل ضمن الحيز الجغرافي للجزائر من جهة أخرى، وبالتالي فإن دراسة كهذه سيكون لها أهمية كبيرة في الإحاطة بالعوامل التي من شأنها التأثير على دور المجتمع المدني في مسار التحول الديمقراطي ، خاصة وأن المجتمع المدني في الجزائر يعاني عجزا وظيفيا وهو بحاجة إلى الاستفادة من تجارب أخرى من شأنها التأثير في فاعليته.

### 7. مناهج واقترابات الدراسة:

**أ/ منهج دراسة الحالة:**

منهج دراسة الحالة يمثل أحد أهم المناهج التي تطبق في دراسة الظواهر الاجتماعية، وظاهرة التغير المجتمعي في تونس هي ظاهرة اجتماعية تحتاج من أجل فهمها إلى اختيار حالة نموذجية تكون منطلقا لوضع تصور لأسس العلاقة بين المجتمع المدني والتحول الديموقراطي كمظهر من مظاهر هذا التغيير، وهو ما يوفره منهج دراسة الحالة الذي سنطبقه من خلال هذا

البحث على دولة تونس حيث ستتم دراستها بكل تحمله من تعقيدات اجتماعية وسياسية واقتصادية مع التركيز على فترة الحراك الاجتماعي.

**ب/ الاقتراب النسقي:** ينظر هذا الاقتراب إلى الحياة السياسية على أنها نظام سلوك موجود في بيئة يتفاعل معها من خلال المدخلات والمخرجات، ويعد الانفتاح من ابرز خصائص هذا النسق السياسي على البيئة التي تنتج أحداث وتأثيرات على مدى استقراريته من عدمها.

وتم اعتماد هذا الاقتراب في دراستنا انطلاقا من اعتبار المجتمع المدني نسقا فرعيا ضمن نسق كلي وهو النظام السياسي في تونس، حيث ستتم دراسة تفاعله مع النظام السياسي من جهة، ومع باقي الأنساق من جهة ثانية، آخذين في الحسبان الأحداث والتأثيرات التي أنتجتها البيئة السياسية والاجتماعية في تونس والمقصود هنا هو " التحول الديموقراطي".

**مقاربة النخبة:**

تنطلق هذه المقاربة من اعتبار إن أن التحول الديمقراطي، يركز بشكل أساسي على دور النخب السياسية في الأنظمة الشمولية الاستبدادية ، وذلك من خلال التطرق لعدم المساواة السياسية والاجتماعية كسبب لظهور نظرية نخبوية للديمقراطية، على أساس أن النظرية الديمقراطية الليبرالية لم تعد عملية، فالجماهير لا تستطيع إبداء الرأي في المشاكل المعقدة التي تواجه المجتمع الحديث، بحيث أن النخبة الحاكمة تمتلك درجة عالية من الالتزام الفكري و القدرة التنظيمية و المهارات اللازمة للحكم و المعرفة الضرورية لذلك.

8. **هيكلة الدراسة:**

تضمنت هذه الدراسة المعنونة بـ "دور المجتمع المدني في عملية التحول الديموقراطي: دراسة حالة تونس" على مقدمة ثم جزئنا الدراسة الى فصلين حاولنا من خلالها تغطية كافة جوانب الموضوع من أجل التمكن في الأخير من الإجابة عن الإشكالية المطروحة وفيما يلي شرح مختصر لمضمون كل فصل:

**الفصل الأول:** تضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الاول الاطار المفاهيمي للمجتمع المدني قسمناه إلى ثلاثة مطالب، تطرقنا في المطلب الأول إلى مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي والعربي، وفي المطلب الثاني تعاريف المجتمع المدني وخصائصه وفي المطلب الثالث وظائف المجتمع المدني. أما في المبحث الثاني تناولنا أيضا الاطار المفاهيمي للتطور الديمقراطي وكذلك تعرضنا في المبحث الثالث لشرح طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني التحول الديمقراطي.

**الفصل الثاني:** خصص هذا الفصل لدراسة حالة تونس في ثلاثة مباحث،تناولنا في المبحث الاول المشهد السياسي التونسي بين 1956_2010 ووضعها السياسي ثم بوادر ظهور المجتمع المدني والتحول الديموقراطي فيها، حيث تطرقنا في البداية إلى تعريف مختصر لها ثم عرضنا المشهد السياسي فيها من خلال التطرق لفترة حكم كل من الرئيس الحبيب بورقيبة والرئيس زين العابدين بن علي، ثم في المبحث الثاني قدمنا مسار التحول الديمقراطي وذلك من خلال استعراض أهم الأسباب الداخلية والخارجية التي أدت إليه و مسار الحراك الاجتماعي.

كما تم التطرق في المبحث الثالث إلى دور المجتمع المدني التونسي في التحول الديموقراطي وذلك من خلال التركيز على دور موقف هذا الأخير من الحراك الاجتماعي المؤدي إلى التحول في البداية ثم التطرق إلى دوره خلال المسار الانتخابي لتونس بعد هذا الحراك وفي الأخير دوره في استكمال باقي إجراءات المرحلة الانتقالية مثل إعداد الدستور والبناء المؤسساتي.

# الفصل الأول:

# التأصيل المفاهيمي والنظري للمجتمع المدني والتحول الديموقراطي

**تمهيد:**

لقد رافق مسار بناء الدولة الحديثة في الفكر الغربي والعربي التعرض لمجموعة من المفاهيم التي ولعل من أبرزها مفهومي المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، ونظرا لكون هذه الدراسة تستهدف محاولة فهم العلاقة بين المفهومين، فإن التطرق لهما من حيث المفهوم والأطر النظرية يعد ضرورة وذلك من خلال إبراز مكانتهما وتصورهما ضمن الفكر الغربي والعربي، وهو ما سيضمن تغطية شاملة لمختلف وجهات النظر حول المفهومين، ثم التوصل في الأخير إلى تقديم توصيف للعلاقة بينهما يمكن من فهم أفضل للدور المجتمع المدني بمختلف فواعله في دفع التحول الديمقراطي في تونس، ويتضمن هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للمجتمع المدني

المبحث الثاني: الاطار النظري للتحول الديمقراطي.

المبحث الثالث: العلاقة الطردية بين المجتمع المدني والتحول الديموقراطي

## المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للمجتمع المدني

يعد مفهوم "المجتمع المدني" من أكثر المفاهيم الخلافية بين الفلاسفة والمفكرين الذين ساهموا في تطور استخداماته خلال مراحل مختلفة بما ينسجم غالباً مع حاجة كل مرحلة عاصرها هؤلاء، وهو ما جعل عد الاتفاق هو السمة الغالبة على مختلف طروحاتهم وتجاوز هذا الاختلاف التعريف، ليشمل أيضا المكونات والشروط والمصطلحات التي يتم استخدامها والتي يعتبرها بعضهم مرادفة له ويعتبرها آخرون كذلك ليست على صلة به، كما يختلفون حول دوره و استخداماته.

### المطلب الأول: المجتمع المدني بين الفكر الغربي و الفكر العربي

#### أولا/ مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي

1- يرى **توماس هوبز Thomas Hobbes** أن حالة الطبيعة حياة بدائية متوحشة، تتسم بالأنانية والهمجية وحب الذات، والإنسان يعيش فيها في خوف دائم، لأن غريزة الأنانية وحب التملك تدفعانه إلى الاستحواذ على أي شئ تمكنه قوته من الحصول عليه، فحياة الإنسان في هذه الحالة هي أقرب إلى حياة الغابة، يفتقد فيها الإنسان إلى الأمن والطمأنينة على حياته وممتلكاته إنها كما يقول هوبز "حرب الجميع ضد الجميع "، ، وفي هذا الإطار يرى هوبز أن عملية الانتقال هذه قد تمت بموجب عقد إرادي، يتنازل فيه الأفراد عن كافة حقوقهم وسلطاتهم لصالح حاكم قوي مقابل أن يلتزم هذا الحاكم بكفالة النظام وتحقيق الأمن والطمأنينة للجميع ،وبهذا يكون تأسس ما يعرف عند هوبز بالمجتمع المنظم، أو الدولة التي يرى فيها هوبز أنه ينبغي أن تقوم على وجود حاكم يتمتع بسلطة مطلقة لا ينازعه فيها أحد أو بصيغة أخرى، على حكومة قوية، فهي بدون هذه القوة لا تستطيع أن تحقق الغاية من وجودها وهي المحافظة على المجتمع ،وبهذا يكون هوبز منظرا للسلطة المطلقة و بناء على ما سبق، فالمجتمع المدني عند هوبز هو المجتمع القائم على التعاقد، ولو اتخذ شكل الحكم المطلق[1].

2- في حين يرى "**هيجل**" **Hegel** أن المجتمع المدني ليس سوى مجموع الروابط القانونية والاقتصادية التي تنظم علاقات الأفراد فيما بينهم وتضمن تعاونهم واعتمادهم بعضهم على البعض

[1] صالح ياسر، المجتمع المدني والديمقراطية، تم الاطلاع يوم 2018/06/04 على الساعة 12.49، متوفر على:
http://hamdoucheriad.yolasite.com/resources\/

الآخر سوى لحظة في سيرورة أكبر تجد تجسيدها في الدولة ذاتها، وهي في الواقع (الدولة القومية) وهو ما يمثل تقدما نوعيا بالمقارنة مع الطبيعة الخام، لكنه لا يجد مضمونه الحقيقي إلا في الدولة التي تجسد ما هو مطلق، أي الحرية والقانون والغاية التاريخية في أجلى تجلياتها.

3- من جهته يعد **كارل ماركس K.Marx** من أبرز اللذين تطرقوا لمفهوم المجتمع المدني، ورغم تأثره بالفكر الهيجلي لاسيما فيما يخص منهجه الجدلي إلا أن تصوره للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني ساقه إلى صياغة نظرية تختلف وتتباين مع الفلسفة الهيجلية ويتجلى هذا الاختلاف خصوصا في اعتبار كارل ماركس أن الدولة ليست فكرة مطلقة ولا مستقلة عن المجتمع المدني بل إنها تابعة له فالعلاقة بينهما حسبه هي علاقة تبعية، أي تبعية الدولة للمجتمع المدني حيث تعكس الدولة على وجه الخصوص مصالح الطبقة البرجوازية التي بحوزتها وسائل الإنتاجج وتشكل في الوقت نفسه لبنة للمجتمع المدني وفي سياق نقده للمثالية الهيجلية، يرى ماركس أن المجتمع المدني يمثل في واقع الأمر الأساس الواقعي للدولة، وقد شخصه في مجموع العلاقات المادية للأفراد في مرحلة محددة من مراحل تطور قوى الإنتاج ، أو القاعدة التي تحدد طبيعة البنية الفوقية بما فيها من دولة[1].

4- أما بالنسبة **لألكسي دي توكفيل De Tocqueville** فقد أشار في كتابه" الديمقراطية في أمريكا " إلى المجتمع المدني الذي ضمنه يتعود الناس على الانخراط في جمعيات خاصة، ويتم تشجيع أنماط التمدن في تصرفات وسلوكيات الأفراد في كيان سياسي ديمقراطي وربط ضمان الحرية السياسية بالقوانين والعادات أي الوضعية الأخلاقية والفكرية للشعب .ومن هنا تبرز أهمية المدنية والمواطنة كمكانة قانونية باعتبارها مجموعة أدوار اجتماعية ومجموعة من الصفات الأخلاقية.

[1] بياضي محي الدين، **المجتمع المدني في المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012، ص 17-20.

وما انفك توكفيل يعيد مقولة مفادها" : لابد للمجتمع من عين فاحصة ومستقلة، هذه العين الفاحصة ليست سوى مجموعة متعددة من الجمعيات المدنية الدائمة اليقظة القائمة على التنظيم الذاتي، وهي الضرورة اللازمة لتقوية الثورة الديمقراطية[1].

5- من جهة أخرى، يشير مفهوم " المجتمع المدني " في كتابات **غرامشي Gramshi** بصورة عامة إلى مجموع التنظيمات الخاصة التي ترتبط بوظيفة الهيمنة' فمقاربة مفهوم المجتمع المدني عند غرامشي تقوم على ضرورة فهم واستيعاب المفاهيم المرتبطة به ومنها الدولة، والهيمنة والأيديولوجيا.

ويؤكد غرامشي من خلال تصوره هذا على أن في المجتمع المدني هو مجال للتنافس الأيديولوجي وبعبارة أخرى هو الفضاء الذي يضم كل ما يسمى بالخاص من المنظمات كالنقابات والمدارس والجامعات والجمعيات الثقافية والكنائس ووسائل الإعلام والرأي العام..إلخ .

وتتمثل وظيفة المجتمع المدني في تصور لقد غرامشي Gramshi في تمكين طبقة متسيدة اقتصاديا من تحويل سيطرتها على مجتمعها إلى هيمنة أيديولوجية على مكونات المجتمع المدني بواسطة استخدام المثقف العضوي أو الجمعي لإنتاج رأسمال رمزي مضاد، مستعينا في ذلك بما يسمى ب " بحرب المواقع" وهذه الهيمنة في حال نجاحها فإنها ستمثل الطريق الذي يسهل السيطرة على المجتمع السياسي وبالتالي على الدولة[2].

[1] منى هرموش، **دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010، ص 26

[2] سلامة كيلة، مشكلات مفهوم المجتمع المدني – دعوة للتدقيق – ، تم الاطلاع يوم 2018/03/20 على الساعة 14.23، متوفر على

http://mowaten.org/pivot/civil-society/08-04/civil-soceity-13-08-001.htm

يمكن القول ان المجتمع المدني في الفكر الغربي مر بأربعة مراحل تطورية نوجزها فيما يلي[1]:

- **المرحلة الأولى:** هي لحظة نشوئه اللغوي، وتحديد معناه، وهي اللحظة التي بدأت منذ عصر النهضة وصولا إلى عصر **هيجل Hegel**.

●**المرحلة الثانية: ماركس K. Marx** الذي كان يحاول تحديد المفهوم استنادا إلى ما تطرق إليه هيغل فوجد نفسه يتجاوزه وذلك من خلال طرح مفهوم بديل أصبح هو المفهوم المتداول.

●**المرحلة الثالثة:** وهي المرحلة التي ظهر فيها **غرامشي A.Gramchi** محاولا نبش المفهوم مرة أخرى وذلك بهدف استخدامه في سياق آخر حيث ميز بين روسيا وضرورة الثورة وأوروبا الرأسمالية وضرورة حرب المواقع، وقد أشار إلى أن المستوى السياسي المجتمعي المقابل للمستوى السياسي الذي هو الدولة، ويقصد به النقابات والمدرسة والكنيسة.

●**المرحلة الرابعة:** العودة إلى المفهوم وإلى **غرامشي A.Gramchi** على ضوء حركة المعارضة التي نشأت في دول أوروبا الشرقية " المنظومة الاشتراكية" منذ نهاية الثمانينات من القرن العشرين لتنظير حركة النقابات العملية في بولندا.

**ثانيا/ المجتمع المدني في الفكر العربي:**

ومع تزايد الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني منذ ثمانينيات القرن العشرين في العالم العربي طرح البعض قضية مدى صلاحية المفهوم وملائمته للتطبيق في الواقع العربي، وهنا تبرز أربعة اتجاهات رئيسية هي:[2]

**الاتجاه الأول:** ويعتبر أصحاب هذا الاتجاه المجتمع المدني مفهوما إيجابيا وعالميا وضروريا لبناء الديمقراطية والحكم الصالح في كل المجتمعات بما في ذلك المجتمع العربي، حيث أن "وجود شبكة كثيفة من الجمعيات المدنية يعزز استقرار الكيان السياسي الديمقراطي وفعاليته من خلال ما

[1] غازي الصوراني، **تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي**، ط1،(غزة: مدركز دراسات الغد العربي، 2004)، ص7-8..

[2] نادية بونوة، **دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة، دراسة حالة الجزائر 1989-2009**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010، ص ص 29-34.

يحدثه الوجود داخل جماعة من تأثير في مشاعر المواطنين، ومن خلال قدرة الجمعيات على تعبئة المواطنين من أجل نصرة القضايا العامة".

**الاتجاه الثاني:** ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنه لا معنى لاستخدام المصطلح خارج بيئته الأصلية فالمجتمع المدني يرتبط أساسا بواقع التطور السياسي في الغرب الصناعي الرأسمالي، ويرتبط بخبرة شهدت ثورات صناعية تكنولوجية وسياسية ومعرفية وثقافية، ويرى برهان غليون أن:" منبع الحديث المتزايد عن المجتمع المدني هو انهيار الدولة وفقدانها لأي دور مركزي على الطريقة الكلاسيكية أي بناء الأمة، وعجزها عن بلورة دور جديد يتماشى مع حاجات المجتمع الذي يتطور بمعزل عنها منذ فترة طويلة في تصوراته ومطالبه".

**الاتجاه الثالث:** ويرى أنصار هذا الاتجاه أنه رغم الأصل الغربي للمفهوم إلا أنه يمكن أن نجد في التجارب التاريخية غير الغربية مفاهيم متشابهة تقوم على نفس المبادئ والسمات المشتركة، وذهب البعض إلى محاولة تبيئة المفهوم في الدراسات العربية والإسلامية في محاولة للاستفادة من مدلولات المصطلح على المستويين النظري والعلمي.

وفي هذا الصدد يرى عبد الحميد الأنصاري أن "جذور المجتمع المدني وبكثافة في عمق المجتمع العربي الإسلامي والتجارب والفعاليات التاريخية لتكوينات المجتمع المدني على امتداد التاريخ الإسلامي – وفي جانب منها– تعد أساسا صالحا لبناء مشروع لمفهوم عربي إسلامي معاصر للمجتمع المدني، مع ضرورة الإفادة من المعطيات المعاصرة لقيم وممارسات المجتمع المدني كما يرى أن مبادئ الإسلام وقيمه تستوعب مضامين وقيم المجتمع المدني، ولا تشكل المطلقات والثوابت في الإسلام تناقضا لقيم المجتمع المدني ولا تحد من ممارسته في الفضاء الحر الاجتماعي والسياسي".[1]

**الاتجاه الرابع:** يرى أنصار هذا الاتجاه أنه لا يصح البحث عن المجتمع المدني في الفكر والمجتمع العربي الإسلامي، وأن مجرد الخوض في قضية المجتمع المدني في السياقات غير الغربية هو إجابة عن السؤال الخطأ، ويقترح هؤلاء العودة إلى المفاهيم التقليدية في التحليل

[1] نادية بونوة، **مرجع سبق ذكره** ص ص 29–34.

الاجتماعي كالنقابات والجمعيات الثقافية والخيرية والاجتماعية، والاعتبارات الإثنية والطائفية، أي العودة للتحليل الملموس للواقع الفعلي في كل مجتمع على حدى بدل الخوض في حديث عام مجرد وغير دقيق، وفي هذا الصدد يرى عزمي بشارة أن:" المجتمع المدني يلعب خارج أوربا دورا مشبوها...دور العميل المزدوج الذي يعادي السياسة باسم الديمقراطية ثم يدير ظهره للديمقراطية باسم كونها معركة سياسية"، ويعزز هذا الموقف ما يلاحظ من سياسة تهميش للأحزاب السياسية والتي يفترض أن تقود عملية التحول الديمقراطي في مقابل التركيز المفرط على المجتمع المدني ودوره في ترسيخ الديمقراطية في المجتمعات العربية الآخذة بمسار الإصلاح السياسي، وبدا أن العمل الميداني أصبح بديلا أو منافسا للعمل السياسي.[1]

**المطلب الثاني: تعريفات المجتمع المدني وخصائصه**

**أ/ <u>المجتمع المدني لغة:</u>**

من الناحية اللغوية تتألف عبارة المجتمع المدني من كلمتين، "مجتمع"، وهو صيغة ترد في اللغة العربية أما إسم مكان أو إسم زمان أو مصدراً ميمياً، بمعنى أنها إما حدث بدون زمان (اجتماع)، وإما مكان أو زمان حصول هذا الحدث (مجتمع القوم، اجتماعهم أو مكانه أو زمانه)، وبالتالي فهو لا يؤدي معنى اللفظ الأجنبي الذي نترجمه بـ Society، والمصدر الآخر "مدني" فهو يميل في اللغة العربية الى المدينة الى "الحاضرة" (قارن: بدو وحضر، بادية ومدينة).

**ب/ <u>المجتمع المدني اصطلاحا:</u>**

في اللغة اللاتينية يعد لفظ "CIVIL" والذي يترجم بـ "مدني"، هو التعبير الذي يستخدم للدلالة على مصطلح مدني وهو يعبر عن عدة معاني فهو يعبر عن معنى "التوصيف" قارن عبارة الشعوب البدائية/المتوحشة في مقابل الشعوب المتحضرة، ومعنى الإجرام (قارن مدني "في مقابل جنائي" في المحاكم)، ومعنى الانتماء إلى الجيش (قارن مدني في مقابل عسكري)، ومعنى الانتماء إلى الدين

[1] نادية بونوة، مرجع سبق ذكره، ص ص 29-34.

(قارن التعاليم الدينية في مقابل القوانين المدنية)، وهكذا فعبارة المجتمع المدني في الفكر الأوروبي هو بناء على ذلك مجتمع متحضر، لا سلطة فيه لا للعسكر ولا للكنيسة[1]

عرفه **سعد الدين ابراهيم** مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف "، و بالتالي تشمل منظمات المجتمع المدني كل من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات؛ أي كل ما هو غير حكومي و كل ما هو غير عائلي أو و راثي.

كما أشار **عبد الغفار شكر** الى المجتمع المدني بأنه " مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة ، أي بين مؤسسات القرابة (الأسرة والقبيلة والعشيرة) ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختبار في عضويتها، هذه التنظيمات التطوعية تنشأ لتحقيق مصالح أعضائها كالجمعيات الأهلية والحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية، كما تنشأ لتقديم مساعدات أو خدمات اجتماعية للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وهي تلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف " [2].

ويعد التعريف الذي قدمه **غرامشي A. Gramchi** للمجتمع المدني من أبرز المفاهيم حيث عبر عنه بوصفه شكلا من أشكال "الهيمنة الثقافية والسياسية، حيث تمارس الطبقة الاجتماعية هيمنتها على كامل المجتمع كاحتواء أخلاقي للدولة كما تسعى التنظيمات الخاصة، مثل: دور العبادة، والنقابات، والمدارس إلى تنسيق، وتوحيد مواقف الفئات والطبقات الاجتماعية؛ كمقدمة لابد منها لتحقيق السيادة السياسية؛ وذلك من خلال فاعلية الحزب «المثقف الجمعي»، وقدرته على تعبئة وحشد كل أصحاب المصلحة في التغيير تحت قيادته كونه يحمل لواء الإصلاح والتغيير[3].

---

[1] محمد عبده الزغير دراسة حول منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تم الاطلاع يوم 2018/06/06 على الساعة 21.30، انظر الموقع:
http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=8&lcid=3796

[2] صالح ياسر، المجتمع المدني والديمقراطية، مرجع سبق ذكره.

[3] عبدالرحمن أحمد هيجان، "المجتمع المدني: المفهوم والأبعادعلى الساعة 12.33 انظر الموقع : http://k-tb.com/book/ab7ath01588 تم الاطلاع يوم 06/03.

من جهته عرف **دومنيك كولاس D.Kolas** المجتمع المدني بوصفه الحياة الاجتماعية المنظمة انطلاقا من منطق خاص بها وبخاصة الحياة العامة التي تضمن ديناميكية اقتصادية وثقافية وسياسية، لقد أصبح علامة تجارية لكل أصناف البضائع، بل سمة للفراغ في بعض الأحيان، يشكل حيزاً مشتركا تمكننا سهولة التحدث فيه عن أنفسنا دون أن يعلم أحد بما نقول وهو ما يمنع من كثرة التخاصم[1].

أما **كارل ماركس** فقد اعتبر أن المجتمع المدني عبارة عن حلبة التنافس الواسعة للمصالح الاقتصادية البرجوازية، كما عبر ماركس عن المجتمع المدني بوصفه مرادفا للطبقة البرجوازية، فهو فضاء للصراع الطبقي وهو بالتالي الجذر الذي تمخضت عنه الدولة ومؤسساتها المختلفة[2].

وبناءا على ما سبق يمكن اعتماد المفهوم الآتي كمفهوم إجرائي في دراستنا:

شبكة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة ، و تعمل على تحقيق المصالح المادية و المعنوية لأفرادها و الدفاع عن هذه المصالح ، و ذلك في إطار الإلتزام بقيم و معايير الاحترام و التراضي و التسامح السياسي و الفكري ، و القبول بالتعددية و الاختلاف والإدارة السلمية للخلافات و الصراعات.[3]

إن مجموع التعريفات سالفة الذكر ليست إلا تعبيرا عن جملة من الخصائص التي تميز المجتمع المدني وعبر عنها المفكر **صموئيل هنتغتون** عندما تطرق لشروط فعالية تكوينات المجتمع المدني حيث أوجزها في ظل أربعة معايير يمكن استخدامها للحكم على مدى التطور الذي بلغته مؤسسة أو منظمة ما، وهي[4]:

---

[1] مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، المجتمع المدني بين النظرية والتطبيق، **مجلة دراسات**، العدد 24، متوفر على ، تم الاطلاع يوم 2018/06/07 على الساعة 15.46.انظر الى: hamdoucheriad.yolasite.com

[2] غازي الصوراني، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[3] المجتمع المدني و دوره في التنمية السياسية بالجزائر1989 – 1999، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، ص 13.

[4] عمراني كربوسة، "المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن...أي دور؟ بالإشارة إلى حالة المجتمع المدني في الجزائر"، **مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**، العدد16 (2014)، ص ص 153- 167.

●**القدرة على التكيف** : يعني قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها، إذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف كلما كانت أكثر فعالية، لان الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما القضاء عليها،

●**الاستقلال:** بمعنى أن لا تكون تشكيلات المجتمع المدني خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد أو تابعة لها بحيث يسهل السيطرة عليها، وتوجيه نشاطها الوجهة التي تتفق مع رؤية المسيطر، وتعتمد درجة الاستقلالية هده على عدة معايير منها:

- طبيعة نشأة مؤسسات المجتمع المدني.
- مدى بعدها عن تدخل النظام السياسي.
- مدى تمتعها بالاستقلال المالي وبعد مصادر تمويلها عن مؤسسات النظام السياسي.
- مدى درجة الاستقلال الإداري والتنظيمي الذي تتمتع به في إدارة شؤونها الداخلية طبقا إلى والقوانين الداخلية وبعيدا عن تدخل النظام السياسي.

● **التعقد** : أو التشابكية التي تتميز بها بنية المجتمع المدني في جميع المستويات الرأسية والأفقية، وتعدد هيئاتها التنظيمية، ووجود مستويات تراتبية داخلها وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق، فكلما ازداد عدد الوحدات الفرعية وتنوعها ازدادت قدرة المؤسسة على ضمان ولاء أعضائها والحفاظ عليها.

● **التجانس:** أو الانسجامية، وتعني عدم وجود صراعات داخل مؤسسات المجتمع المدني تؤثر في ممارسة نشاطاتها، فكلما كان حل الصراعات والانقسامات بالطرق السلمية كان دلك دليلا تطور المؤسسة[1].

**المطلب الثالث: وظائف المجتمع المدني**

المجتمع المدني من وجهة نظر البعض هو وسيلة لاستكمال السلطة والسيطرة على المجتمع من خلال آلية الهيمنة الأيديولوجية الثقافية، ومن وجهة نظر البعض الآخر هو ساحة للصراع يمكن من خلاله توسيع نطاق التأثير في المجتمع ، وقد تبلورت في هذا الإطار وظائف

[1] عمراني كربوسة، مرجع سبق ذكره، ص ص 153- 167.

أساسية ومتعددة تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني فالحديث عن هذه الوظائف مرتبط بالحديث عن الدور التنموي للمجتمع المدني؛ وهذا ما يفسر مدى أهميته بصفة عامة، وبالنسبة للمجتمعات النامية بصفة خاصة في سعيها إلى تحقيق التنمية السياسية .

1- **وظيفة تجميع المصالح:** فمن خلال مؤسساته تتم عملية بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجهها المجتمعات وتمكن أعضاءها من التحرك جماعيا لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية.

2- **تحقيق الديمقراطية:** وفي هذا الإطار حدد **دياموند L.Diamond** الطرق التي يمكن من خلالها للمجتمع المدني أن يساهم في تعزز الديمقراطية، وذلك انطلاقا من التركيز التصور الليبرالي لوظائفه المتمثلة في كبح وضبط قوة وسلطة الدولة، وتدعيم المشاركة السياسية، ومقاومة التسلطية وذلك لما يمتلكه من قدرة على الضغط فيساعد على إجراءات سياسية في المجتمع

3- **وظيفة حسم وحل الصراعات** : فهو يساهم بفعالية في حل كافة النزاعات الداخلية بين أعضائه بوسائل ودية, وهي صيغة لإدارة الصراع في المجتمع سلميا وهذا يكسب ثقافة ممارسة الصراع الطبقي والسياسي في المجتمع، وتهيئته للممارسة الديمقراطية السياسية.

4- **التنشئة الاجتماعية والسياسية:** تعكس هذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على المساهمة في عملية بناء المجتمع وذلك من خلال غرس مجموعة من القيم والمبادئ، لعل أبرزها قيم الولاء والانتماء والتعاون والتضامن والمبادرة بالعمل الإيجابي والاهتمام بشؤون العامة[1].

5- **الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق:** وعلى رأسها الدفاع عن حقوق الإنسان وحرية التعبير والتجمع والتنظيم, والحق في معاملة متساوية أمام القانون, والمشاركة وحرية التصويت ...الخ, بما لديه من قوة مادية ومعنوية.

6- **زيادة الثروة وتحسين الأوضاع:** بمعنى القدرة على توفير الفرص لممارسة نشاط يؤدي إلى زيادة الدخل من هذه المؤسسات نفسها, وقد أثبتت الدراسات الميدانية أن تمتع المواطنين في

[1] محمد البكوري، المجتمع المدني والديموقراطية، قراءة في بعض أسس التلازم، تم الاطلاع يوم 2018/06/04 على الساعة 12.08، أنظر إلى:

http://www.nashiri.info/articles/general-articles/5943-%

أوضاع اقتصادية جيدة يساعدهم على ممارسة النشاط السياسي و الاهتمام بالقضايا العامة للمجتمع.

**7- الوساطة والتوفيق:** أي التوسط بين الحكام والجماهير من خلال تفجير قنوات للاتصال حيث تتولى مؤسسات المجتمع المدني مهمات متعددة تبدأ بتلقي المطالب وتجميعها وإعادة ترتيبها وتقسيمها إلى فئات محددة قبل توصيلها إلى الحكومة, فلو تصورنا غياب هذه الوظيفة التنظيمية ستكون النتيجة هي عجز الحكومة عن التعاون مع هذا الكم الهائل من المطالب المختلفة.

**7- ملأ الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها:** لقد أدى انسحاب الدولة من عديد من الأدوار والوظائف التي كانت تؤديها في الماضي وخاصة في مجالات النشاط الاقتصادي إلى بروز دور المجتمع المدني في أداء بعض الوظائف التي انسحبت منها الدولة, وشغله للفراغ الذي تركته للدولة بعد انسحابها[1].

ومن أجل القيام بالوظائف سالفة الذكر، يعتمد المجتمع المدني على جملة من الأدوات والوسائل، هي [2]:

1. وسائل الإعلام: بمختلف أنواعها، على اعتبار أنها أدوات تأثير مهمة على الرأي العام.
2. العلاقة مع الدولة: بتقديم الاقتراحات للمؤسسة التنفيذية والأجهزة الرسمية.
3. القضاء والمحاكم : هي أداة قانونية يلجأ إليها المجتمع المدني ومؤسساته للدفاع أو المطالبة بالحقوق, والاعتراض على بعض الممارسات في ظل النظام القانوني السائد.

من جهة أخرى وفي خضم أدائه للوظائف سالفة الذكر تظهر مجموعة من العوامل التي من شأنها التأثير على فاعليته ونشاطه ويمكن تقسيم تلك العوامل إلى ( داخلية و خارجية):

**أولا : العوامل الداخلية :** يمكن التمييز هنا بين عوامل تتعلق بخصائص منضمات المجتمع المدني نفسه وظروف تنتسب فيها الدول.

**1- عوامل داخل المجتمع المدني:**

[1] هشام عبد الكريم، **المجتمع المدني و دوره في التنمية السياسية بالجزائر1989 – 1999**، مرجع سبق ذكره، ص51

[2] المرجع نفسه، ص 51.

**عوامل كمية:** أي الاتساع الجماهيري الذي يقاس بالحجم العددي للقوى و التكوينات الاجتماعية القائمة، أي عدد الأعضاء وحجم الموارد المادية أو البشرية, فكما زادت العوامل الكمية كلما دل ذلك على اتساع مساحة الحركة المتاحة أمام وحدات المجتمع المدني.

**عوامل كيفية:** وتعني درجة تبلور القوى والتكوينات الاجتماعية والتي نقصد بها الخصائص والصفات التي تتميز بها مؤسسات المجتمع المدني, ومن بين أهم الخصائص التي تسهل مهمة المجتمع المدني وقدرته على التأثير في المجال السياسي: درجة الوعي السياسي لدى المواطن، المشاركة الإيجابية في النشاط، أن يحقق المجتمع المدني مصالح أعضائه، والمكانة الاجتماعية والاقتصادية العالية خصوصا قيادة الجمعية[1]، هذا إضافة إلى عوامل أخرى نوجزها فيما يلي:

- استقلال النشأة والتأسيس والحل
- الاستقلال المالي: بالاعتماد على موارد ذاتية التمويل
- الاستقلال الإداري والتنظيمي: ويشير إلى مدى استقلالية مؤسسات المجتمع المدني في إدارة شؤونها الداخلية

وهكذا فإن "المجتمع المدني" هو مجال المشاركة الجماعية المنظمة في المجال العام الممتد من الأسرة إلى الحكومة، والذي يتكون من جمعيات ومنظمات غير هادفة للربح ينظم إليها الأفراد باختيارهم ويمارسون داخلها العمل التطوعي بعيدا عن تدخل الحكومة أو تحكمها أو سيطرتها[2].

[1] حسنين توفيق إبراهيم ، **النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها** ، ط 1 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005) ، ص 695.

[2] هشام عبد الكريم، **المجتمع المدني و دوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989 – 1999**، مرجع سبق ذكره، ص 45-55.

## المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي لتحول الديموقراطي

يعتبر مفهوم التحول الديموقراطي من المفاهيم حديثة النشاءة فرغم بروزه في بعض الدول خلال فترة السبعينيات الا انه عرف رواجا بعد الحرب الباردة و تقوم هذه العملية على عدة مراحل مستخدمة مختلف الاليات و الاسباب و هو ما سنطرق اليه في هذا المبحث

### المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي

•**مفهوم التحول:** يدل لفظ التحول على التغير أو النقل، وتقابل كلمة التحول في اللغتين الفرنسية والإنجليزية كلمةTransition و تعني المرور أو الانتقال من حالة معينة أو من مرحلة أو مكان معين إلى حال أو مرحلة أو مكان آخر.

ويعتبر علم الاجتماع من أولى ميادين البحث العلمي التي أخضعت مفهوم التحول و التغير للدراسة بحيث يعرف مصطفى الخشاب التغير الاجتماعي بأنه كل تحول يحدث في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية سواء ذلك كان في البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنية معينة، كما أن عملية التحول و التغير تحدث في العلوم الأخرى و منها علم السياسة إذ نجد أن النظام السياسي يخضع لعمليات تغيير مستمرة سواء كان التغيير سلميا في إطار النظام القائم أو تغييرا أو صراعا عبر اليات العنف و الثورة مما يؤدي إلى قلب النظام و تغييره و قد ارتبطت هذه التحولات بمفهوم التغيير السياسي الذي يشير إلى التحول في الأبنية أو العمليات السياسية بما يؤثر على توزيع و ممارسة القوة السياسية بمشتملاتها السلطة و الإجبار و النفوذ السياسي[1].

•**مفهوم الديموقراطية:**

عرف الباحث **جون نلامناتز John Nanlmantz** الديمقراطية بكونها المنافسة الحرة التي تكفل إمكانية التغيير المستمر للحكام، وهي إمكانية تتوقف على الالتزام بالترتيبات والقواعد الدستورية كما أشار إليها فليب شمبيتر وتيري باعتبارها نظام للإدارة والتنظيم يخضع فيه

[1] مصطفى بلعور، **التحول الديموقراطي في النظم السياسية العربية، دراسة حالة النظام السياسي الجزائري، (1988-2008)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010، ص 18.

الحكام للمحاسبة على أعمالهم في المجال العام أمام المواطنين وتعمل بصورة غير مباشر من خلال التنافس والتعاون للنواب المنتخبين[1]

تطرق نلامناتز الى عنصر المنافسة الحرة التي قد تادي الى التداول على الحكم و يعتبر من اهم المبادئ الديموقراطية.

ويعد المفكر روبرت دال من أبرز الذين تطرقوا لمفهوم الديموقراطية حيث أشار إليها باعتبارها " حكم الكثرة" وحدد جملة من المتطلبات المؤسسية التي يجب توفرها في نظام حكم الكثرة وهي كما يلي:

- مؤسسات تضمن وضع القرارات الحكومية وتضع المسئولين تحت مجهر المنتخبين
- مؤسسات تكفل حماية الحريات العامة، حق التعبير والنقد البناء دون خشية التعرض إلى عقوبات وحق الحصول على المعلومات وحرية التنظيم المستقل بما في ذلك حق تكوين الأحزاب وجماعات المصالح[2].

من جهة أخرى سار صامويل هنتغتون في نفس طريق شومبيتر عندما اعتبر أن الديمقراطية تحدد مدى اختيار أقوى صناع القرار الجماعي من خلال انتخابات عادلة ونزيهة ودورية يتنافس فيها المرشحون على أصوات الناخبين التي يحق لكل بالغ من أبناء الشعب أن يشارك فيها بصوته وهو ما يجعل للديمقراطية بعدين أساسيين وهما التنافس والمشاركة[3].

- **مفهوم التحول الديموقراطي:**

عرف صامويل هنتغتون التحول الديمقراطي " بأنه عبارة عن مجموعة حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي، وتحدث في فترة زمنية محددة وتفوق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية.

---

[1] مصطفى بلعور، مرجع سبق ذكره، ، ص 21.

[2] صاهد فاطمة الزهراء، "الديمقراطية في العالم العربي، ضرورة التغيير"، مجلة المفكر، العدد 13 (د.س)، ص ص 401-416.

[3] صامويل هنتنجتون، **الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي**، في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، ط1(الكويت: دار سعاد الصباح، 1993)، ص ص 65-66

كان من خصائص المجتمعات غير الديمقراطية حسب **هنتغتون** هي غياب التنافس الانتخابي والمشاركة الواسعة في عمليات التصويت، فإن النقطة ذات الأهمية الكبرى في عملية التحول الديمقراطي هو تغيير حكومة لم يتم اختيارها بطريقة ديمقراطية واستبدالها بأخرى يتم اختيارها في انتخابات حرة وعلنية ونزيهة، ويتم في خضم هذه العملية، إسقاط نظام غير ديمقراطي، وإقامة بديل ديمقراطي ثم في الأخير تدعيم أسس البنية الديمقراطية[1].

أما **إيتل سولينجن Etel Solingen** "، فيعرف التحول الديمقراطي بأنه "حركة النظام السياسي تجاه الأخذ بالإجراءات التالية: نواب منتخبين عبر انتخابات حرة نزيهة، حق تولي المناصب العامة والوصول إلى السلطة، حرية التعبير وتوافر مصادر بديلة للمعلومات مدعومة قانونيًا، واستقلالية مؤسسية ." يحدد عملية التحول الديموقراطي في اربعة نقاط : الانتخابات التداول على السلطة حرية التعبير و الاستقلالية.

بينما نجد الباحث **جي حريمات Guy Hremet** " يؤكد في سياق تعريفه للتحول الديمقراطي على ملاحظة جوهرية مؤداها أن "الحديث عن التحول الديمقراطي من الناحية المنهجية الصرفة هو حديث عن شيء لا وجود له من جهة، وموجود ويحدث في أكثر من مكان من جهة أخرى. ولذلك فالتحول الديمقراطي يعد شيئا بسيطاً ومعقداً في الوقت نفسه، إذ تم في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين دون وعي به كما حدث في المجتمعات الغربية، وأما اليوم فيتم بوعي تام وإرادة مقصودة[2].

كما **يعرف** " **فليب شميتر** "التحول الديمقراطي أنه: عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل إذن هي عمليات و إجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي

[1] صامويل هنتغتون، مرجع سبق ذكره، ص ص 76-73.

[2] إيمان أجمد، "قراءة نظرية، الديموقراطية والتحول الديموقراطي"، **دراسات سياسية**، (فيفري 2016)، تم الاطلاع يوم 2018/06/09 على الساعة 10.44.أنظر إلى الموقع: https://eipss-eg.org/wp- content/uploads/2016

مستقر.[1] وفي تحليلنا لهذا التعريف نستنتج ان عملية التحول الديموقراطي هي عملية ارساء المبادئ الديموقراطية في مختلف المجلات.

التعريف الاجرائي لتحول الديموقراطي : هو عملية الانتقال من نظام استبدادي تسلطي مغلق الى نظام ديموقراطي اكثر انفتاحا يقوم على التعددية و التشاركية. تهدف الى التغيير على كل المستويات الاقتصادية الاجتماعية السياسية مستخدمة مختلف الاليات و تمر هذه العملية بعدة مراحل تكون البداية باسقاط النظام التسلطي القديم و المنظومة السياسية التابعة له ثم تاتي المرحلة الانتقالية و هي مرحلة اعادة البناء و في الاخير مرحلة التحول الديموقراطي بمنظومة سياسية جديدة تقوم على المبادئ الديموقراطية.

ورغم أن معظم الأدبيات السياسية تكتفي باستخدام مفهوم " التحول الديمقراطي" للتعبير عن الانتقال من نظام حكم سلطوي إلى نظام حكم ديمقراطي إلا أن هناك من يستخدم أيضا مفهوم " الانتقال الديمقراطي" والترسيخ الديمقراطي" وفيما يلي توضح أكثر لهذه المفاهيم.

أ- **الانتقال الديمقراطي:** يعتبر مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي تتسم بتنوع أشكالها ، وفي إطارها يتم صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سلمية تنتهي بوضع دستور ديمقراطي و تنظيم انتخابات حرة وتوسيع نطاق المشاركة السياسية[2].

ويعتبر **الباحثان Odonil et schombiter أودونيل وشومبيتر** من أبرز الذين ميزوا بين التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي حيث أشارا إلى الانتقال الديمقراطي باعتباره المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر، وتنتهي هذه المرحلة بمجرد اكتمال تأسيس النظام الجديد، فيما يعتبر التحول الديمقراطي مرحلة جد متقدمة على الانتقال الديمقراطي وتتسم بالصعوبة والتعقيد وهذا نظرا لتشعبها وتعدد مستوياتها ومضامينها بدءا بالمضمون الاجتماعي ووصولا إلى المضمون السياسي[3].

---

[1] مصطفى بلعور، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[2] نفس المرجع، ص ص 29-30.

[3] يونس مسعودي، " التحول الديمقراطي، مقاربة مفاهيمية نظرية"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد 1(مارس 2014)، ص ص 149-159.

ب- **الترسيخ الديموقراطي:** يعتبر رسوخ الديمقراطية بمثابة المرحلة المُتقدمة من عملية التحول الديمقراطي وهو يتطلب وقتا وجهدا كبيرين وبشكل تدريجي، عبر فترة زمنية طويلة قد تستمر لعدة عقود، كما كان الحال مع ترسيخ الديمقراطية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، إلا أنها خطوة لابد منها.

ولقد أكد في هذا الصدد كل من الأستاذين **هيغلي و غانتر Guenther وHigley** أن بداية رسوخ النظام الديمقراطي عادة ما تكون باتفاق النخبة حول مختلف الإجراءات، مع مشاركة شعبية واسعة النطاق في الانتخابات ومختلف العمليات المؤسسية الأخرى .

وطبقا للأستاذ **لينز linz** فإن الديمقراطيات الراسخة، هي التي يقتنع فيها كل من الفاعلين السياسيين والأحزاب، وجماعات المصلحة المنظمة ومختلف المؤسسات بعدم وجود بديل للتحول الديمقراطي ويظهر بذلك أن المسألة الأولى المُهمة لتعزيز التحول الديمقراطي، تتمثل أساسا في اتفاق الفاعلين السياسيين على مختلف الإجراءات التي تتطلبها اللعبة السياسية أولا، واقتناعهم كخطوة ثانية أن النظام الديمقراطي هو النظام الأمثل ونبذ كل ما يمكن إعاقة أدائه .مما سيدفع بالتأكيد كخطوة ثالثة باتجاه خلق مؤسسات ديمقراطية فاعلة تضمن قدرا من الشرعية السياسية، وترتقي بالأداء السياسي وتضمن احترام التنوع المجتمعي وتعمل على تمثيله[1].

**المطلب الثاني: عوامل التحول الديمقراطي**

**أولا/ الأسباب الداخلية:**

هناك مجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية التي تؤدي الى عملية التحول الديموقراطي وتختلف هذه الاسباب من حالة إلى أخرى، بحيث أن ما يمكن اعتباره أسبابا حاكمة في هذه الحالة أو تلك قد لا يكون كذلك في حالات أخرى. ومن هنا تأتى أهمية دراسة حالات الانتقال الديمقراطي من منظور مقارن.

[1] زريق نفيسة، **عملية الترسيخ الديموقراطي في الجزائر والنظام الدولاتي، المشكلات والآفاق**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص ص 20-22.

وبصفة عامة، فإنه لا يمكن تفسير الانتقال الديمقراطي بعامل أو بسبب واحد فقط، فعادة ما يكون ذلك نتاجا لعوامل عديدة ومتداخلة بعضها جوهري والآخر ثانوي، بعضها داخلي والآخر خارجي، بعضها يتعلق بالعوامل البنيوية الموضوعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية والدينية التي تشكل بيئة الانتقال، وبعضها الآخر يتصل بالفاعلين السياسيين من حيث هوياتهم واختياراتهم واستراتيجياتهم، وفي ضوء ذلك، فإنه يمكن تصنيف الأسباب الداخلية للانتقال الديمقراطي إلى ثلاث مجموعات:

- **أولا/** أسباب تتعلق بتفاقم حدة الأزمات الداخلية وعجز النظام غير الديمقراطي عن مواجهتها بفاعلية. وهذه الأزمات قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية. كما يمكن أن تتأزم الأوضاع الداخلية نتيجة هزيمة عسكرية خارجية. وعندما يعجز النظام عن مواجهة هذه الأزمات بفاعلية وكفاءة فإنه يفقد شرعيته، وبالتالي تتصاعد حدة المعارضة ضده.

- **ثانيا/** أسباب تتعلق بطبيعة الفاعلين السياسيين من حيث هوياتهم وميزان القوة النسبي فيما بينهم. ويتضمن ذلك عناصر عديدة منها: درجة تماسك النخبة الحاكمة، وموقف كل من الجيش وقوات الأمن منها، وحجم التأييد الشعبي لها، وطبيعة قوى المعارضة السياسية ومدى فاعليتها في تحدى النخبة الحاكمة.

- **ثالثا/** أسباب تتعلق بطبيعة المجتمع المدني، ومدى فاعلية قواه ومنظماته في ممارسة الضغوط من أجل الانتقال الديمقراطي. ففي عديد من الحالات قامت قوى ومنظمات المجتمع المدني بما في ذلك الكنيسة الكاثوليكية (في بعض الدول) بدور هام ومؤثر في عملية الانتقال. وكل ذلك يقترن بمدى وجود طلب مجتمعي على الديمقراطية، يقوم المجتمع المدني بدور رئيس في تعزيزه وتوسيع نطاقه. [1]

[1] حسنين توفيق إبراهيم، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، تم الاطلاع يوم 2018/06/09 على الساعة 10.47. أنظر إلى الموقع:
http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html

وفي إطار هذه المجموعات الثلاث يمكن إيجاز العوامل الداخلية للتحول الديموقراطي في:

- تردي الشرعية السياسية للنظام القائم.
- إدراك القيادة بأن تكاليف بقائها في السلطة مرتفعة للغاية وأنه من الأفضل المبادرة بالتحول لعدة أسباب منها انقسام التحالف الذي يؤيد بقاءها في السلطة.
- قد يلجأ القادة إلى الديمقراطية باعتبارها بديلاً عن النظام السلطوي الذي استنفد مبررات وجوده ولم يعد قادراً على مواجهة احتياجات المجتمع أو الضغوط الداخلية والخارجية.
- اعتقاد القادة أن التحول الديمقراطي سوف ينجم عنه اكتساب دولتهم العديد من المنافع، مثل زيادة الشرعية الدولية، والتخفيف من العقوبات التي تفرضها الدول المانحة على دولهم، وفتح باب المساعدات الاقتصادية والعسكرية، والحصول على القروض من صندوق النقد الدولي، والانضواء تحت لواء التجمعات الدولية الكبرى.
- دور العامل الاقتصادي: حيث يعد هذا الأخير من العوامل ذات الأهمية القصوى في أي تحول أو تغير سياسي، فالإخفاق في عملية التنمية الاقتصادية هو أحد الأسباب الدافعة للتحول، وفي الوقت نفسه فإن وجود هذه التنمية الاقتصادية يوفر آفاقًا رحبة لتفعيل هذه العملية وما تنتجه من فرص إحداث هذا التحول وذلك من خلال تغيير قيم السكان وزيادة وعيهم إضافة إلى المساهمة في ظهور المنظمات الاجتماعية الخيرية وغير الحكومية، والتي لا تعد فقط منظمات تراقب وتحاسب الحكومات، بل إنها أيضاً تزيد من المشاركة في العمل السياسي وتدعم المهارات السياسية وتخلق وتنشر آراء ووجهات النظر الجديدة.
- تزايد قوة المجتمع المدني: يقصد بالمجتمع المدني تلك المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنقابية التي تعمل في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها ما هو سياسي، كالمشاركة في صنع القرار، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها ما هو نقابي كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها ما هو ثقافي كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والتجمعات الثقافية

التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقاً لاتجاهات أعضاء كل جماعة، وبعضها يسعى إلى تحقيق أغراض اجتماعية مثل الإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية[1].

**ثانيا/ العوامل الخارجية:**

تسهم العوامل الخارجية بدرجات متفاوتة في دفع مسار التحول الديموقراطي وذلك من خلال بروز دور القوى الغربية والتكتلات الكبرى وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى دور الولايات المتحدة الأميركية في نشر وتعزيز الديمقراطية وخاصة في المناطق التي لها مطامع فيها، ومنها أميركا اللاتينية، إضافة إلى التدخل في العراق وغيرها من المناطق والدول، فضلا عن قيام الاتحاد الأفريقي بدور ما في دعم الانتقال الديمقراطي على مستوى القارة الأفريقية [2].

وعموما يمكن تلخيص جملة العوامل الخارجية للتحول الديموقراطي فيما يلي:

1. ضغوط الدول المانحة على الدول المتلقية للمعونات من أجل الإسراع في عملية التحول الديمقراطي وذلك في ظل سيادة اعتقاد مفاده أن غياب الديمقراطية ومحاسبية الحكام كانا من أهم العوامل التي أدت للأزمات والتدهور الاقتصادي الذي تعاني منه دول العالم الثالث، ولذلك فقد بدأت الدول المانحة في ربط المساعدات المالية بالإصلاحات السياسية.

2. ضغوط المؤسسات الدولية، سواء المؤسسات المالية أو غيرها من المنظمات الأخرى، حيث تقوم هذه المنظمات بتشجيع مسارات التحول الديموقراطي من خلال المشروطية السياسية ( الإقراض مقابل الإصلاحات السياسية ).

3. كما قد يكون التحول الديمقراطي ناتج عن رغبة النظام في الاندماج في المجتمع الدولي ومنظماته خاصة المنظمات الدولية المالية والاقتصادية بهدف تلقي مساعدات ومنح خارجية،

[1] إيمان أحمد، عوامل التحول الديموقراطي، دراسات سياسية، متوفر على تم الاطلاع يوم 2018/06/09 على الساعة 10.53.أنظر إلى الموقع: https://eipss-eg.org/

[2] حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سبق ذكره.

خاصة وأن الدول المانحة تأخذ بعين الاعتبار درجة التقدم الديمقراطي وسجل حقوق الإنسان للدولة الممنوح لها المساعدات.

من جهة أخرى لعبت الثورة التكنولوجية والمعلوماتية دورا هاما في التأثير على دخول العديد من الدول مسار التحول الديمقراطي، حيث يؤكد واقع العديد من الأنظمة السياسية في العالم أن ثورة المعلومات قد أدت إلى توفير مصادر مستقلة للمعلومات وهو ما أدى إلى كسر احتكار النظم الحاكمة للمعلومات التي كانت ترتكز عليها هذه النظم في تكريس طابعها السلطوي، وإخفاء ممارساتها الاستبدادية، وتمكين بعض القوى ومنظمات المجتمع المدني من الاتصال بمثيلاتها في الخارج بعيدا عن سيطرة الدولة[1].

ويمكن القول إن دور القوى الخارجية لا يقف عند موضوع التحوّل فقط، بل يتعداه إلى تفعيل هذا التحول عن طريق تتبع العمليات الانتخابية وغيرها من الإجراءات الديمقراطية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال ما يقوم به الاتحاد الأوروبي من تدعيم للديمقراطية في دول جنوب أوروبا ومطالبة الدول التي تريد الانضمام إليه بإجراء إصلاحات سياسية ودستورية واقتصادية وتحسين وضع حقوق الإنسان مما يزيد من تدعيم العملية[2].

من جهة أخرى أشار المفكر صموئيل هنتنغتون إلى ما يسمى ب نظرية "الدومينو Domino Theory:" أو " ظاهرة "كرات الثلج" والتي أشار من خلالها إلى أن التحول الديمقراطي الناجح في دولة ما يشجع على التحول الديمقراطي في دولة أخرى فيما يشبه "كرة الثلج" التي تتزايد حجمًا كلما تدحرجت ويعود ذلك لأحد-أو كل-الأسباب الآتية[3]:

---

[1] حسنين توفيق إبراهيم، "العوامل الخارجية وتأثيراتها على التطور الديمقراطي في الوطن العربي"، **المستقبل العربي**، العدد 349(مارس 2008)، ص ص 20-37.

[2] حسنين توفيق إبراهيم، التحول الديمقراطي، من منظور عربي، **مجلة الديموقراطية**، تم الاطلاع يوم 2018/06/09 على الساعة 10.57أنظر الموقع:

http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=426

[3] إيمان أحمد، "عوامل التحول الديموقراطي"، **دراسات سياسية**، مرجع سبق ذكره.

- تواجه جميع هذه الدول مشاكل متماثلة فتعتبر الديمقراطية دواءً مفيدًا لمشكلاتها.

- الدولة التي تحولت إلى الديمقراطية قد تكون على درجة من القوة، أو تعد مثالاً سياسيًا وثقافيًا يحتذى به

- دور التقارب الجغرافي والتشابه في انتقال عملية التحول من دولة إلى أخرى، وهو ما حدث في دول أوروبا الشرقية التي انفرط عقدها إثر تفكك الاتحاد السوفييتي السابق، وبدأت سباقاً نحو الديمقراطية لتنهي سيطرة شمولية امتد أجلها

- أثر التطور السريع في مجال الإعلام والاتصال ودوره البارز في عملية العدوى أو المحاكاة، حيث إن هذا التطور جعل العالم كله كالقرية الصغيرة،

وعموماً يلاحظ أن عملية المحاكاة لن تنجح في أي بلد إلا إذا كانت هناك عوامل محلية تشجع هذه العملية، وهو ما يؤكد على الترابط بين العوامل المحلية والخارجية في عملية التحول الديمقراطي[1].

**المطلب الثالث: مراحل التحول الديموقراطي**

إن التحول الديمقراطيّ هو عملية معقدة تتكون من مراحل متعددة، يمكن التمييز بينها من الناحية النظرية ولكنها تتداخل واقعيًا، وهذه المراحل هي

1- **مرحلة انهيار النظام السلطوي:** وهي المرحلة الأولى للتحول الديمقراطيّ، وفي هذه المرحلة لا يعقب انهيار النظام السلطوي حدوث تحول للنظام الديمقراطيّ، إذ يمكن أن يشترط أن يكون التحول لنظام سلطوي آخر.

2- **مرحلة اتخاذ قرار التحول الديمقراطيّ (مرحلة إقامة النظام الديمقراطيّ):** وهي المرحلة التي يحدث فيها التحول عندما يتكيف النظام مع المطالب والإصلاحات الجديدة، ويقف النظام في هذه المرحلة على الحافة حيث يبقى بين ضرورة استكمال باقي أو الارتداد إلى النظام السلطوي، وتشهد هذه تقديم تنازلات معينة من قبل القيادة السياسيّة الحاكمة مع الحفاظ على

[1] إيمان أحمد، "عوامل التحول الديموقراطي"، **دراسات سياسية**، مرجع سبق ذكره.

السمات الرئيسية للنظام السلطوي القائم غير أنها ومع نهاية هذه المرحلة يصعب عليها تبرير احتكارها للسلطة وهو ما يجبرها على الاستمرار في مسار الدمقرطة.

3- **مرحلة التماسك الديمقراطيّ (مرحلة تدعيم النظام الديمقراطيّ):** يتخلص النظام السلطوي في هذه من جميع مؤسساته القديمة، ويحل محلها مؤسسات جديدة تعزز النهج الديمقراطيّ، ويسود الاعتقاد لدى القيادة السياسيّة والفاعلين السياسيين بحتمية الديمقراطيّة من أجل استمرار النظام وبقائه.

4- **مرحلة النضج:** وهي أعلى مراحل التحول الديمقراطيّ حيث تتضمن عمليتين مستقلتين ولكنهما مترابطتان، وهما الديمقراطيّة الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية، بمعنى آخر فإن مرحلة النضج تعني توفير الحقوق الاقتصادية والسياسيّة والاجتماعية للمواطنين[1].

وإضافة إلى التصنيف سالف الذكر قدم صاموئيل هنتنغتون تصنيفا آخر وذلك بناء على طبيعة الفواعل أو النخب التي تقود عملية التحول الديمقراطي، حيث قسمها إلى أربعة أنماط وهي كالتالي:

- **التحول (Transformtion):** عندما تتم عملية الانتقال الديمقراطي بمبادرات من النخب الحاكمة في النظام التسلطي، و بدون تدخل من جهات أخرى.
- **التحول الإحلالي (Transplacement):** عندما تتم العملية عن طريق مبادرات مشتركة بين النخب الحاكمة والمعارضة.
- **الإحلال (Replacement):** عندما تتم العملية عبر الضغوط والمعارضة الشعبية.
- **التدخل الأجنبي (Foreign intervention):** عندما تحدث العملية نتيجة تدخلات و ضغوطات أطراف أجنبية (تفاصيل أكثر في عنصر العوامل الخارجية).[2]

[1] إيمان حسن، **المجتمع المدني والدولة والتحول الديموقراطي، سلسلة كتيبات برلمانية**، ط2 (البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية، 2017 )، ص 71.

[2] قطاف *تمام أسماء* **دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية، حركة النهضة التونسية نموذجا**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص 77.

## المبحث الثالث: العلاقة الطردية بين المجتمع المدني والتحول الديموقراطي

### المطلب الأول: الوظائف الديمقراطية للمجتمع المدني

ويرى العديد من الباحثين أن هناك علاقة شبه عضوية بين الديمقراطية والمجتمع المدني، حيث يشير في هذا الإطار المفكر العربي سعد الدين إبراهيم إلى أن منظمات "المجتمع المدني هي بمثابة شرايين الديمقراطية وقنواتها" التي يتعود الأفراد من خلالها على العمل العام من خلال " تنظيمات فئوية" تحد من تسلط الدولة تجاه مواطنيها وتسهم في حماية مصالحهم، من جهته يشير محمد عابد الجابري إلى أن المجتمع المدني هو المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية ... ويمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية تحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.[1]

كما تؤدي منظمات المجتمع المدني دورا مهما في عملية التحول الديموقراطي يتمثل في تثقيف وتعريف المجتمع بمزايا الديمقراطية والقواعد التي تبنى عليها إضافة إلى بيان أهمية سيادة القانون وقيام دولة المؤسسات ونشر ثقافة التنوع والحوار ونشر ثقافة القبول بالآخر. وهي بذلك تساهم في تسيير مؤسسات الديموقراطية في المجتمع والعمل على تجسيد دور الحامي للديموقراطية.[2]

إن الممارسة الديموقراطية إنما تتم عبر مؤسسات المجتمع المدني، ولكن الشيء الذي لا يجب أن يغيب عن أذهاننا هو أن قيام المؤسسات جزء من الديموقراطية نفسها، فممارسة الحقوق الديموقراطية كالحقة في " حرية التعبير، وحرية إنشاء الجمعيات والأحزاب، والنقابات والشركات والتعاونيات، والحق في الملكية والحق في العمل، والحق في المساواة وتكافؤ الفرص...بممارسة هذه الحقوق تنشأ مؤسسات المجتمع المدني وتسمح بتغلغلها في في جسم المجتمع.

---

[1] حسن صالح علي أيوب، **آفاق التحول الديموقراطي في النظام السياسي الفلسطيني، إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية 1993-2003 كعامل محوري**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006، ص 35.

[2] أحمد محمد علي مفتي، **مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية**، د.ط (الرياض: البيان، مركز البحوث والدراسات، 1435هـ) 42-44

ومنه يمكن القول أن هناك علاقة تفاعلية جدلية بين الديموقراطية والمجتمع المدني، مؤداها أنه متى ما ترسخت أسس الديموقراطية، تدعمت مؤسسات المجتمع المدني، ولا ممارسة ديموقراطية حقيقية بغير مجتمع مدني فاعل ونشيط[1] كما نجد من جهة أخرى أن مؤسسات المجتمع المدني لا تستطيع أن تقوم بدورها المأمول منها بفعالية في بناء الديمقراطية في بعض المجتمعات؛ التي يمكن القول إنها تعيش في ظل ما يمكن تسميته بـ"الديمقراطيات المتثائبة".

إن الديمقراطية بذلك تتبلور كمدخل لا محيد عنه لانكشاف المجتمع المدني الحقيقي، الشيء الذي لم يتحقق بعد –على الأقل في السياق العربي حتى في ظل حركات الربيع العربي–، فما زال هذا المجتمع يعاني من كوابح عدة، ما فتئت تعرقل انتقاليته نحو الديمقراطية الفعلية، وهو ما يتضح في مظاهر مختلفة من قبيل:

– الانصهار الواعي واللاواعي في ثقافة موروثة، مستلبة ومتسلطة، سلبية وقاصرة.

– ضعف أو هشاشة الرصيد الديمقراطي في أغلب المجالات، رغم بعض جرعات الإصلاح المرصودة هنا وهناك.

– هيمنة ثقافة التسييس المفرط والمبالغ فيه على ممارسات أغلب القوى المدنية، وهو ما يجعلها الآن متراوحة بين الهم السياسي والرهان المدني، دون وعي جدي بالمخاطر التي يمكن أن تنجم عن هذه الهيمنة "القهرية" و"المفروضة".[2]

[1] هشام عبد الكريم، دور المجتمع المدني في تعميق وتعزيز الممارسة الديموقراطية في الوطن العربي، **مجلة المفكر**، العدد 07 ()، ص ص 323– 338.

[2] محمد البكوري، المجتمع المدني والديموقراطية، قراءة في بعض أسس التلازم، تم الاطلاع يوم 2018/06/04 على الساعة 12.08، أنظر الموقع:

http://www.nashiri.info/articles/general-articles/5943-

**المطلب الثاني: مظاهر تأثير المجتمع المدني على عملية التحول الديموقراطي**

عرف مفهوم المجتمع المدني انتعاشا كبيرا في العقود الأخيرة من القرن العشرين وهذا في إطار دراسة دوره في إحداث الحركات الانتقالية إلى الديمقراطية في العديد من بلدان العالم حيث برز الدور الهام الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في الدفع بعملية التحول الديمقراطي.

وأشار دي توكفيل للمجتمع المدني بكونه حجر الأساس للديمقراطية بحيث يساعد هذه المنظمات التي تعمل في مختلف الأبعاد والمستويات على زعزعة الأنظمة السلطوية وإسقاطها منن خلال العمل على التعبئة الشعبية ونشر الوعي داخل المجتمع ولإدراك ضرورة التغيير من خلال القيام بإصلاحات ديمقراطية وممارسة الضغوط من أجل إحداث عملية التحول الديمقراطي.

ومن جهة أخرى يساهم المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي من خلال تعزيز المشاركة السياسية للمواطنين وتعزيز قيم الديمقراطية القائمة على التنافس والتمثيل والحد من احتكار السلطة للحقوق والحريات العامة وكذا ممارسة الدور الرقابي على أعمال الحكومة والعمل على تحقيق قيم الحكم الراشد وإدارة الشأن العام لعقلنة عمل الحكومة بالإضافة إلى تجميع مصالح ومطالب المواطنين ونقلها لسلطات المركزية فهو عبارة عن قناة اتصال بين المواطن والدولة.[1]

ان العلاقة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي هي علاقة طردية فلا يمكن وجود مجتمع مدني إلا من خلال تكريس قيم الديمقراطية، في المقابل يأثر المجتمع المدني في الدفع بتكريس قيم الديمقراطية والتعجيل بالسير في عملية التحول الديمقراطي من خلال الدور الذي يقدمنه لتفعيل هذه العملية، فهو يعتبر القاعدة التي تبنى عليها الديمقراطية وقناة لنشر مبادئها داخل المجتمع من خلال توسيع نطاق نشاطه بوصفه البنية التحتية للحياة السياسية. إن العلاقة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي هي علاقة تأثير و تأثر تقوم على نفس الأساس المعياري حيث يعتبر المجتمع المدني مفعلا هاما لقنوات المشاركة الشعبية والتي تعد من أهم ركائز النظام الديمقراطي.

[1] ابراهيم حسين توفيق ،التطور الديموقراطي في الوطن العربي، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الاهرام، القاهرة ،العدد142،اكتوبر2000،ص22.

**وظائف المجتمع المدني للعملية الديموقراطية:**[1]

- نشر الوعي وثقافة التغير داخل المجتمع
- ممارسة الرقابة على السلطة
- توسيع نطاق المشاركة في اتخاذ القرارات والسياسات العامة لدولة
- المشاركة في الحياة السياسية كتنظيم الانتخابات ومراقبتها
- حرية التعبير وابداء الراي التي تعتبر من المبادئ الاساسية لديموقراطية
- تعبئة شعبية وتنظيم احتجاجات
- تمرير مطالب وحاجات المواطنين للجهات المختصة
- ممارسة الضغوط على الانظمة التسلطية
- الدفاع عن حقوق و حريات المواطنين
- اشاعة الثقافة الديموقراطية و نشرها
- حل الصراعات و النزاعات المجتمعية
- افراز القيادات الجديدة داخل المجتمع
- زيادة الثروة و تحسين الاوضاع الاقتصادية و الاهتمام بالطاقات الثقافية المبدعة

ان وجود مجتمع مدني فعال يعني وجود "تشاركية" التي تعتبر من اهم اسس الديموقراطية فلاوجود لديموقراطية في جو الانغلاق و الانسداد السياسي، اذن فوجود مجتمع مدني يعني وجود ديموقراطية ،فالمجتمع المدني هو العجلة التي تدفع بعملية التحول الديموقراطي، والتطور الديموقراطي الناجح يحتاج الى مؤسسات المجتمع المدني قوية وحيوية، فان مسؤوليتها الرئيسية هي القيام بدور مهم في بناء الديموقراطية، و يكون هذا على مستويين رئيسيين هما:[2]

- **دور ثقافي تعبوي:** من خلال توعية الجماهير بأهمية الممارسة الديموقراطية في تقرير مصيرهم السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي و الذي من الممكن ان يتعرض

[1] لبيب الطاهر، **هل الديموقراطية مطلب اجتماعي ،بحث قدم الى المجتمع المدني و دوره في العملية الديموقراطية** مرجع سابق، ص343.
[2] مرجع نفسه، 350.

لعملية تصفية في حال عدم مشاركتهم الفاعلة في العملية الديموقراطية و ذالك من خلال اصدار النشرات و اقامة الندوات التثقيفية .

- **دور ميداني:** يتحقق بالممارسة و التدريب و الاشراف على سير العملية الديموقراطية ،و تهيئة كوادر متخصصة لهذا الغرض .
- **التنسيق المشترك** بين مؤسسات المجتمع المدني بمختلف توجهاتها ومشاربها الفكرية و السياسية على القيام بهذا العمل و عدم احتكار ساحة العمل السياسي و الاجتماعي.[1]

ومن خلال ذلك تكون مؤسسات المجتمع المدني قد عملت على جعل الديموقراطية قيمة سياسية متجذرة.

ومما سبق يمكننا الخروج باستنتاجات حول دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديموقراطي:

- على مؤسسات المجتمع المدني ان تعمل على جذب العناصر المثقفة و الواعية و الفاعلة و تشجيعهم ماديا و معنويا على القيام بدور مجتمعي ناجح، وتنمية قدراتهم العلمية من خلال توفير و سائل الاتصال الحديثة .
- ان تشكل هذه المنظمات فنوات اتصال دائمة و بصورة مستمرة مع الموطنين من خلال متابعة شؤون حياتهم اليومية ومحاولة حل شؤون مشاكلهم الاجتماعية و ان يبادرو الى عقد الندوات و النقاشات حول هذه المشاكل في قاعات الدولة العامة و غيرها و الاعداد لها اعدادا ناجحا و بصورة دورية و مستمرة .
- من الضروري ان تشجع هذه المؤسسات كافة ابناء المجتمع على ممارسة دورها في عملية البناء، والاعلان عن افكارهم و تصوراتهم التي يؤمنوا بها بكل وضوح و شفافية و بروح من النقد البناء و التقييم موضوعي لنشاط هذه المؤسسات .

[1] لبيب الطاهر ،مرجع سابق، ص 344.

**خلاصة:**

يمثل المجتمع المدني احد المفاهيم التي أثارت الجدل بين الباحثين والمفكرين، وإذا كان هذا المفهوم نتيجة للديمقراطية الغربية وهو ما يؤكد عليه كثرة الإنتاج العملي حوله، فإن ذلك لم يمنع من أن ينتقل إلى العالم العربي حيث طرح المفكرون العرب بدورهم وجهة نظرهم حول المفهوم وآليات تطبيقه في الوطن العربي.

غير أن ما تجدر الإشارة إليه هو أنه لم يكن هناك فروق جوهرية بين المفكرين العرب والغرب فقد تم الاتفاق على الفواعل وحتى الوظائف التي يؤديها المجتمع المدني من جهة أخرى يبرز مفهوم التحول الديمقراطي كمنتوج غربي أيضا فهو ظهر في خضم الحديث عن الانتقال من النظم السلطوية إلى النظم الديمقراطية وهي الظاهرة التي سادت في أوربا قبل أن تتنقل تدريجيا إلى العالم العربي في إطار ما أسماه صاموئيل هنتنغتون ب" الموجة الثالثة".

ويلعب المجتمع المدني دورا بارزا في دعم عمليات التحول الديموقراطي، فهو ومن خلال تعدد فواعله وتباينها من حيث الطبيعة والأهداف يمكن من احتواء كافة الطوائف الاجتماعية السياسية، ويضمن لها في المقابل أن تكون طرفا في التحول من خلال توضيح وجهة نظرها ومطالبها.

في المقابل يبدو أن فاعلية المجتمع المدني تتوقف على مدى سماح المناخ الديموقراطي السائد بتأديته لدوره، ومنه يمكن القول أن العلاقة بين المجتمع المدني والتحول الديموقراطي هي علاقة ارتباطية طردية، فمتى ما كانت هناك ديمقراطية، كان هناك مجتمعا مدنيا فعالا والعكس صحيح.

# الفصل الثاني:

# دور المجتمع المدني التونسي

# في عملية التحول الديموقراطي

**تمهيد:**

شهدت الدولة التونسية اولى بوادر مايعرف بالربيع العربي او التغيير السياسي يسمى ب" الثورات حيث كان الشارع التونسي سباقا للحراك الاجتماعي الذي كان اكبر نظاما تسلطيا فاسدا.

إن الحراك الذي شهدته تونس منذ سنة 2010 ليس إلا نتيجة حتمية لسنوات طويلة من الخضوع للقمع والتسلط، فقد عرفت تونس منذ استقلالها سنة 1956 مرور رئيسين فقط على رأس السلطة وهما الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على حجم الانغلاق الذي ميز النظام السياسي ومنع أي شكل من أشكال المعارضة أو التنظيم للبروز على الساحة وذلك تخوفا من عرقلته وتهديد استمراره.

وخلال هذه الفترة شهدت تونس تاريخا حافلا بالاحتجاجات، مليئا بالأحداث والمواقف التي أكدت انغلاق النظام السياسي التونسي، وخاصة فيما يتعلق بنشاط المجتمع المدني، وهو ما أعاق هذا الأخير عن أداء مهامه طيلة عقود من الزمن.

ومثلت سنة 2010 نقطة تحول كبرى ليس في تاريخ تونس وحسب|، بل وحتى تاريخ المجتمع المدني، فقد كانت بمثابة ميلاد جديد لمختلف وفواعل المجتمع المدني التونسي وفرصة أخرى لإثبات حضوره وتأكيد فاعليته ودوره المؤثر وذلك من خلال المساهمة في الدفع بعملية التحول الديمقراطي.

وفيما يلي سوف يتم استعراض مختلف المراحل التاريخية التي مرت بها تونس بالتركيز على نشأة المجتمع المدني، وانطلاق مسار الدمقرطة ثم التعريج على دول فواعل المجتمع المدني في دفع هذا المسار وهذا من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: المشهد السياسي في تونس قبل الثورة

المبحث الثاني: التحول الديمقراطي في تونس

المبحث الثالث: فعالية المجتمع المدني في إدارة عملية التحول الديموقراطي

## المبحث الأول: المشهد السياسي في تونس قبل الثورة وواقع المجتمع المدني

لقد كان للمشهد السياسي التونسي بعد الاستقلال تأثير كبير في المراكمة لثورة 2010 وهو ما دفعنا لتطرق ولو بإيجاز لظاهرة السياسية في تونس قبل الثورة من خلال الوقوف على فترتي حكم بورقيبة و بن علي مع الاشارة الى واقع المجتمع المدني في تلك الفترة.

### المطلب الأول: مقومات الدولة التونسية

#### 1- الموقع الجغرافي:

تقع تونس في أقصى شمال القارة الإفريقية، على ساحل البحر الأبيض المتوسط، حيث يبلغ طول حدود الشاطئ نحو 1200 كلم وتبعد عن مضيق صقلية ب 140 كلم يحدها من الشمال البحر الأبيض ومن الغرب الجزائر، بطول حدود 1050كلم ومن الجنوب الشرقي ليبيا بطول حدود يقدر ب 480 كلم، وتقع بين خطي طول 30 و 37 شمال خط الاستواء، وخطي عرض 7 و 11 شرق خط غرينيتش، وهذا ما أهلها لتكون لها مقومات مناخية وطبيعية جيدة، تبلغ مساحتها 1636 كلم$^2$. [1]

وتنقسم تونس إلى إقليمين جغرافيين رئيسيين هما:

- **إقليم الشمال:** يقع شمال جبال الأطلس ويمثل حول 3/1 من مساع تونس، يتركز فيه حوالي 70 من سكان تونس ويعرف الإقليم هجرة دائمة من مناطق الجنوب، وهو من أكبر المناطق استغلالا اقتصاديا، إذ يساهم وادي مجردة وسهل تونس بنصيب كبير في إنتاج القمح التنسي. كما أن اكبر المدن التونسية تقع في النطاق الشمالي، ففي مدينة قفصة تسود زراعة الفستق، وفي مدن الكاف، وتبرسق، وسيليانة، وباجة، تشتهر بانتاج الحبوب لاسيما. أما بنزرت فتشتهر بإنتاج البقول والزيتون، وفي شرقها بحيرة بنزرت التي تكثر بها كل أنواع الأسماك.

[1] غول حمزة، **البعد المتوسطي في سياسة تونس الخارجية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السلطان ابراهيم شيبوط (الجزائر -3-)، الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص 51.

- **إقليم الجنوب:** ويشمل القسم الثاني من مساحة تونس، ويمكن تقسيمه إلى عدة أقاليم فرعية وهي:

➢ **السهل الشرقي أو الساحل:** ويمتد على طول الساحل صوب الجنوب، يشتهر بأجود أنواع الزيتون، إذ تأتي صادرات الزيتون في المرتبة الأولى من الصادرات الزراعية. كما تحتل المرتبة الثالثة بين الدول المصدرة لزيت الزيتون في العالم.

➢ **الأراضي التلالية:** وهضبات الاستبس تسود فيها تربية الحيوانات والمراعي ويساهم الإنتاج الحيواني ب 5/1 دخل الإنتاج الزراعي بتونس، ويعيش في هذا الإقليم حوالي 4/1 من السكان، كما يزخر بمادة الحلفاء التي تغطي ما يربو عن 4700 ميل في تونس.

➢ **تونس الجنوبية:** ينتشر بها بعض الواحات حول شط الجريد ويعتبر خليج قابس من أهم مناطق صيد الأسماك[1].

**2- المقومات الاقتصادية:**

تتميز تونس بامتلاكها لاقتصاد متنوع بين الزراعة والتصنيع والسياحة والقطاع المنجمي والخدماتي وفيما يلي تفاصيل أكثر حول أهمية هذه القطاعات في الاقتصاد التونسي.

**1- الزراعة:**

تبلغ مساحة الأراضي الزراعية في تونس نحو 9 ملايين هكتار، يخصص القسم الأكبر منها للزراعة بطرق التقليدية ويوجه محصولها إلى الاستهلاك المحلي المباشر أما المزارع الحديثة فمعظم إنتاجها يوجه للتصدير مباشرة . ونجد من أهم المحاصيل الزراعية لتونس ما يلي:

- الحبوب: وأهمها القمح القاسي والشعير ويغطيان 85% من المساحات المخصصة لزراعة الحبوب والتي تعادل 50% من المساحات المزروعة.

[1] يسري الجوهري، **جغرافيا المغرب العربي**، ط1 (مصر: مؤسسة الشهاب الجامعية، 2002)، ص 215.

- الأشجار المثمرة: وتأتي في مقدمتها شجرة الزيتون، فقد بلغ إنتاج تونس من زيت الزيتون في موسم عام 1999 – 2000 (225000 طن)، إضافة إلى أشجار النخيل والكروم والحمضيات.

- البقول: التي أصبحت زراعتها في تزايد مستمر وذلك لسد حاجة السوق المحلية.

- الثروة الحيوانية: وأهمها المواشي والأغنام، وتربى خاصةً في الريف التونسي وجنوب الظهرة التونسية. وتأتي بعدها تربية الأبقار التي تلاقي تشجيعاً كبيراً من أجل زيادة إنتاج البلاد من مشتقات الألبان[1].

2- **الثروة المعدنية:** تعد تونس من أفقر أقطار المغرب العربي من حيث الثروة المعدنية وتبلغ قيمة الخامات المعدنية نحو ربع إجمالي قيمة الصادرات التونسية، وأهم هذه الخامات هيخامات الحديد حيث تقع مناجمه في عدة مواقع في الشمال، مثل جبل جريسة وجبل العنق. ويقدر الاحتياطي بنحو 13 مليون طن من الحديد الخام، كما بلغ متوسط الإنتاج في السنة 2800 طن، وأهم الخامات الأخرى النحاس والمنغنيز والرصاص.

- خامات الصناعة الكيمياوية أهمها الفوسفات حيث تحتل تونس المرتبة الرابعة في العالم بإنتاج الفوسفات، ويقدر احتياطيها بنحو 1203 مليون طن، وأهم مواقع الاستخراج في منطقة قفصة وجبل مدلة[2].

3- قطاع الاستثمار: كما تتميز تونس بكونها بيئة جاذبة للاستثمار حيث أنها تتميز بجملة من الخصائص مكنتها لتكون كذلك ومن هذه الخصائص ما يلي:

[1] تونس، تم الاطلاع يوم 2018/06/03 على الساعة 12.53، متوفر على الموقع:
https://www.marefa.org/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3

[2] المرجع نفسه.

- **قربها من السوق الأوروبية الكبيرة** ومن الأسواق المغاربية والشرق أوسطيه يمكنها من كلفة منخفضة في نقل السلع ومن تزويد السوق في آجال قصيرة مقارنة بعدة دول منافسة؛
- **توفر نظام جبائي مشجع على الاستثمار** يبرز خاصة من خلال أحكام مجلة تشجيع الاستثمارات التي نصت على امتيازات مشتركة لمختلف الأنشطة وعلى امتيازات خصوصية لبعض الأنشطة ذات الأولوية مثل الفلاحة والصيد البحري.

- **هياكل مساندة ملائمة** وضعتها تونس قصد النهوض بالاستثمار:
- وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية؛
- وكالة النهوض بالصناعة و المبادرة؛
- وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي؛
- وجود منظومة متطورة للنقل
- توفر شبكة اتصالات ملائمة
- توفر خطوط قروض في نطاق العمل على تشجيع الاستثمار والشراكة
- التسهيلات الممنوحة للمستثمر الأجنبي[1].

**3-الظروف الاجتماعية** : عرفت تونس منذ استقلالها تدهور للاوضاع الاجتماعية على جميع المستويات الصحة التعليم وارتفاع نسبة البطالة و تدهور المستوى المعيشي و الفساد و غياب العدالة الاجتماعية . فقد كانت سياسة بن علي الاقتصادية هي تدمير الخدمات الاجتماعية تطبيقا لتوصيات البنك العالمي و صندوق النقد الدولي وذالك بتقيلص حجم التمويل لقطاعات الصحة و التعليم و السكن و النقل فالمنطق الراسمالي يعتبر النفقات المخصصة لهذه القطاعات اموال ضائعة وعبئ على الدولة يجب التخلص منه لتلقي به على كاهل الفرد و هو ما ادى الى تردي المستوى المعيشي في تونس.

[1] الإطار الاقتصادي في تونس، تم الاطلاع يوم 2018/06/03 على الساعة 13.09، أنظر إلى الموقع:
http://www.apia.com.tn/ar/%%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3.html

**1-ارتفاع معدلات الفقر وسوء الاوضاع المعيشية** :بلغ معدل الفقر داخل المجتمع التونسي اكثر من 30 في المئة و انتشر في الكثير من المناطق فالمزارعون يعانون من الفقر المدقع و بالتالي تتراجع القدرة الشرائية، فالتضخيم المالي المتزايد المتمثل في ارتفاع الاسعار و عجز الميزان التجاري بسبب ارتفاع الواردات و انخفاض الصادرات ادى الى انخفاض القدرة الشرائية للفرد التونسي .

عان الشعب التونسي من سوء الاحوال المعيشية قبل الثورة ومازال يعاني منها حتى بعد الثورة فهناك اكثر من 30 بالمئة من الشعب التونسي يعيشون تحت خط الفقر وهذا يرجع الى التوزيع الغير عادل للناتج القومي وحتى في حالة تحسن طفيف في الاقتصاد التونسي فان المواطن التونسي لا يشعر بالتحسن لأنه لا ينال حصته العادلة من الناتج القومي .

**2-انخفاض مستوى التعليم** :كان قطاع التعليم في تونس يعاني من تدني واضح وذلك بسبب تهميش الدولة لهذا القطاع تنفيدا لتوصيات البنك العالمي و صندوق النقد الدولي. فرغم حساسية هذا القطاع الا ان الدولة لم تخصص له ميزانية تساعده على القيام و تحقيق نتائج ايجابية ورغم زيادة عدد العاملين لكنهم غير مؤهلين لسوق العمل .

**3-تفشي ظاهرة البطالة** :تفاقمت نسبة البطالة في المجتمع التونسي حيث اثرت على نسبة 17 في المئة من عدد السكان البالغ عددهم 10 ملايين نسمة، لتؤثر بشكل اكبر على شريحة الشباب 30 في المئة منهم حاصلين على الشهادات الجامعية و التي باتت تشكل تحديا اكبر للحكومة نحو توفير فرص الشغل لهؤلاء الخرجين بعد ان ارتفع عددهم بشكل لافت في السنوات الاخيرة ورغم المخططات التنموية[1] التي اقبلت عليها الحكومة التونسية من اجل تحسين مستوى الشغل كمشروع خارطة الصناعة الجديدة لدعم تنمية المناطق الداخلية و مشروع تنمية مناطق الوسط الغربي و مشروع المخطط العاشر لتنمية ،الا ان معدلات البطالة سجلت ارتفاعا في صفوف العاطلين عن العمل من حملة الشهادات الذين ارتفع عددهم عام 2007 الى 102.3 عاطل ليرتفع العدد سنة 2008 الى 168.8 الف عاطل و هذا ما يوضح ارتفاع عدد

[1] عائشة التايب، **ثورة تونس الاسباب و السياقات و التحديات** ،المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،ط:1،بيروت ،2012،ص57.

المتخرجين من الجامعات سنويا حيت بلغ عدد العاطلين عن العمل نسبة 18.4 في المئة ما بين 2007 و 2008.وبلغ عدد الخرجين الوافدين على سوق الشغل 60 في المئة[1].

**4-غياب العدالة الاجتماعية و تدهور الخدمات الاجتماعية** : شكلت السياسة التنموية الغير عادلة اهم اسباب الاضطرابات الاجتماعية لانها عمقت الهوة و الفوارق الاجتماعية .حيث عرفت البلاد انقساما تنمويا بين الشريط الساحلي الذي تمركزت فيه اغلب المشاريع و النشاطات الاقتصادية .و منطقة الوسط و الجنوب التي اهملت عبر مجموعة من المحطات التنموية التي عرفتها تونس و هو ما ادى بشباب هذه المناطق الى الهجرة اتجاه اروبا الهجرة الغير شرعية فرار مما اسموه سوء الاوضاع المعيشية و الوضع الاجتماعي المزري. وقد صدرت عن المعهد الوطني للإحصاء مجموعة من الاحصاءات سنة 2010 قاربت الاحوال المعيشية لسكان لتكشف على ان 33.9 في المئة من السكان يعيشون في وسط غير منظم و هذا يشير الى تدني مستوى الخدمات الاجتماعية التي تقدمها المجالس البلدية .وتشير نفس الاحصاءات ان هذه النسبة سجلت 35.1 في المئة سنة 2004. لتنخفض بنسبة 1.2 في المئة خلال السنوات السابقة .مع تركزها بشكل كبير في محافظات الوسط و الجنوب بحوالي 51.2 في المئة[2] .

## المطلب الثاني: المسرح السياسي في تونس: 1956-1987

استقلت تونس في تاريخ 20مارس 1956، بعد أن تزعم بورقيبة الحركة الوطنية لفترة امتدت لأكثر من عشرين عاما، وكان شخصية سياسية مثيرة للجدل على نقيض من عبد الناصر في تصوره لمشروع التقدم، وفي نظرته للغرب بقي بورقيبة مبهورا بأوروبا ولا سيما فرنسا.

في أفريل 1957 تم تجسيد مجلس تأسيسي منتخب كانت اول انجازاته الغاء النظام الملكي و قيام الجمهورية وتم من خلاله تعيين بورقيبة رئيسا للجمهورية، وفي سنة 1959 تم الاعلان عن دستور جديد الذي اسس لنظام رئاسي يضع جميع الصلاحيات في يد الرئيس

[1] فضيل التهامي ،**الثورات الديموقراطية في العالم العربي تونس نموذجا**، الحوار المتمدن، العدد، 4161 ،22 جويلية 2013 .
[2] المرجع نفسه.

وسرعان ما أصبح النظام السياسي رئاسيا يجمع كل السلطات في يد رئيس الجمهورية ما جعل منه محور النظام السياسي يحتل كل الفضاء السياسي و المؤسساتي.[1]

اخذ بورقيبة مباشرة بعد الاستقلال بنظام الحزب الواحد، فرغم وجود العديد من الاحزاب السياسية الا انها تعددية شكلية ليس لها دور في العملية السياسية نذكر منها :

1- **الحزب الدستوري الحر** : اسسه الشيخ عبد العزيز الثعالبي سنة 1920 ثم تزعمه الحبيب بورقيبة عام 1934 و هو الحزب الذي قاد البلاد الى الاستقلال ثم جعل منه الحزب الوحيد في الدولة بعد الاستقلال يهيمن على كل هياكل الدولة ومؤسساتها و استمر الحزب على هيمنته في عهد بن علي تحت اسم التجمع الدستوري الديموقراطي.[2]

2. **حركة الديموقراطيين الاشتراكيين** : هي وليدة انقسامات داخل الحزب الدستوري تحول الى حركة سياسية اعلنت عن تأسيسها سنة 1978 شاركت في الانتخابات التشريعية لسنة 1981 بعد الخطوة التي قام بها بورقيبة في مسالة قبول التعددية السياسية الشكلية .فازت الحركة بالانتخابات التشريعية لكن الحزب الحاكم قام بتزوير الانتخابات لصالحه ولم تنل الحركة التأشيرة القانونية لاعتمادها حتى سنة 1983 بعد التراجع عن احتكار السلطة من طرف الحزب الحاكم وكان توجه هذه الحركة نحو اعتبار انتماء تونس للامة العربية عكس توجه الحزب الحاكم نحو التغريب.[3]

3- **الحزب الشيوعي** : تعود جذوره الى عشرينيات القرن الماضي ساهم في النضال الوطني و استمر الى غاية استقلال تونس. في سنة 1961 قام الحزب بمحاولة انقلاب ضد النظام وهذا سبب حل الحزب و اعتقال اغلب كوادره سنة 1981. وبعد طول غياب عاد الحزب ينشط في الساحة السياسية بعد رفع الحضر عنه و السماح له بمزاولة نشاطه في اطار احترام دستور تونس.[4]

---

[1] لطفي طرشونة، **ثورة تونس الاسباب و السياقات**، مرجع سابق ،ص36.

[2] رنا العاشوري سعدي، "التجربة الديموقراطية في تونس هاجس متأصل ومسار متعقد"، **مجلة المستقبل العربي**، ع 334، 2015، ص 156.

[3] سالم لبيض، الهوية، الاسلام، العروبة التونسية، بيروت: **مركز دراسات الوحدة العربية**، 200، ص 76.

[4] توفيق المدني، مرجع سبق ذكره، ص 129.

**4 حركة الاتجاه الاسلامي :** وهي من الاحزاب التي تملك قاعدة شعبية كبيرة و برغم من ذلك لم تنل اعتمادها كحزب سياسي لرفض بورقيبة اعتماد احزاب سياسية اسلامية وحاربها بشدة حيث قام باعتقال كوادر الحزب و زجهم في السجون خشية على نظامه ورغم كل هذا الانغلاق والتشدد بقيت حركة الاتجاه الاسلامي تنشط في الساحة السياسية التونسية.[1]

❖ **المجتمع المدني في العهد الرئيس بورقيبة:**

كانت العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة طوال الفترة البورقيبية متوترة تتجاذبها إرادة الاحتواء والسيطرة من جهة الحزب الحاكم وقوة النفوذ والاستقلالية من جهة المنظمات النقابية والجمعيات التي ترى أن لها القدرة أن تكون في نفس قوة ونفوذ سلطة الحزب لعدة اعتبارات أهمها الشرعية التاريخية إلا أن عام 1978 شهدت توترا كبيرا في العلاقة بين الاتحاد العام التونسي للشغل والحزب الحاكم ما أدى إلى اندلاع شرارة الأحداث تم على إثرها تصفيته بالجملة للقيادات والنقابيين والزج بهم في السجون إلى غاية 1987 تاريخ انقلاب الوزير الأول "زين العابدين" على الرئيس "الحبيب بورقيبة".[2]

إن التحالف ببين الجبهتين "الاتحاد العام التونسي للشغل والحزب الحاكم" أسفر عن انفراد بورقيبة بالحكم مع غياب كل مظاهر التعددية الحزبية والدعم النقابي ما أسهم في سيطرة الحزب الدستوري الجديد الذي يتزعمه بورقيبة و السيطرةعلى مفاصل الحياة السياسية، الثقافية، الاجتماعية، وعلاوة على أن المادة الثامنة من الدستورسنة 1959م تمنع تبعية أي حزب إلى أطراف أومصالح أجنبية، فقد كان الحزب الدستوري الجديد تابع للدول الغربية في شتى مجالات الدولة وأبرزها المجال الثقافي وهذا ما أثرعلى السياسة اللغوية في تونس.[3]

---

[1] عبد يوسف سلامة، **مرجع سابق**، ص 85.

[2] أحمد محمد مصطفى، حياة اليعقوبي، **مرجع سابق**، ص.11.

[3] عبد الرحمن يوسف سلامة، **التجربة التونسية في التحول الديموقراطي، بعد ثورة أول كانون 2010**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2016، ،ص81.

وعموما يمكن تحديد خصائص فترة حكم الرئيس بورقيبة فيما يلي:

- قيام تشابك كامل بين هياكل الحزب وأجهزة الدولة، حيث أن بورقيبة جعل المسؤول الأول في الولاية هو نفسه رئيس الهيكل الحزبي
- اعتماد نظام الحزب الواحد وذلك على خلفية المحاولة الانقلابية الفاشلة التي شهدتها البلاد سنة 1963وهو ما تسبب في خنق مجال المبادرة وأوقف كل أشكال النشاط السياسي خارج هياكل " الحزب الحر الدستوري الجديد".
- تمكين الوزير الأول من الخلافة الآلية لرئيس الجمهورية فيما تبقى من المدة النيابية، واستبعاد أي دور للسلطة التشريعية.
- انتهاج سياسة اقتصادية موجهة باسم الاشتراكية طوال الستينات نالت من الحقوق المادية والاقتصادية للمواطنين.[1]

وتميزت فترة حكم الرئيس بورقيبة بتركيزه على مجموعة من الملفات نوجزها فيما يلي:

**1-ملف المرأة:** دخل بورقيبة التاريخ من خلال الأهمية التي أولاها لملف المرأة حيث قام بإصدار مجلة الأحوال الشخصية في يوم 08/13 1956 أي بعد أقل من خمسة أشهر فقط من الاستقلال ومثلت هذه المجلة ثورة اجتماعية غير مسبوقة في العالم الإسلامي وهذا نظرا لما حلمته من قرارات وقوانين فهي ألغت معظم أحكام الأسرة التي طبعت المجتمع التونسي عبر قورن من الزمن ولعل ما جعلها مثيرة للجدل هو اعتراضها بصورة مباشرة على المرجعيتين الفقهيتين للمذهبين المالكي والحنفي، وأصبحت تونس هي الدولة الثانية في العالم الإسلامي بعد تركيا التي يعاقب فيها القانون من يتزوج امرأة ثانية، كما نصت الوثيقة على أن المرأة لا تطلق إلا بحكم قضائي يضمن لها حقوقها المالية والأسرية وأنه لا يتم تزويج الفتاة إلا بموافقتها الصريحة أما عدول إشهاد.

[1] عبد الرحمن سلامة، مرجع سابق، ص 84.

**2-ملف التعليم:** مهد الرئيس بورقيبة في خطاب حفل اختتام السنة الدراسية في 25 جوان 1957 الظروف من أجل توضيح أن المنظومة التربوية في تونس قائمة على عملية الإصلاح، حيث روج من خلال خطابه إلى أن الاستعمار يهدف في برامجه إلى الاستيلاء على العقول والأفكار ليضمن لنفسه الدوام إلى ما لا نهاية، وكانت تلك هي الأرضية التي بني على أساسها مشروع إصلاح التعليم لسنة 1958م.[1]

وتمكن بورقيبة من خلال " الحزب الحر الدستوري الجديد" من تأسيس حكم شمولي للبلاد حيث عمل لتحقيق ذلك على توثيق علاقته مع مؤسسات المجتمع المدني التي كانت قائمت في ذلك الوقت وفي مقدمتها " الاتحاد العام التونسي للشغل" حيث أصبح هذا الاخير جزاءا لا يتجزأ من منظومة الحكم التونسي، كما علمت مؤسسات الدولة التونسية على تجسيد آليات القمع مع آليات الرقابة والهيمنة الثقافية، وكان بورقيبة يدعي أنه صانع تاريخ تونس، معتمدا على خليط من العشائر والقبائل التونسية، وخلال تلك الفترة كان التاريخ الوطني لتونس متداخلا مع تاريخ بورقيبة الشخصي، حتى أنه جعل من تاريخ عودته من المنفى إلى تونس هو نفسه العيد الوطني للبلاد وليس تاريخ الاستقلال الفعلي 20 مارس من كل سنة.[2]

ورغم كل ما حملته فترة الحكم البورقيبي من سلبيات إلا أنها مع ذلك لم تخل من بعض الايجابيات وهي التي نوجزها فيما يلي:

- بناء أسس الدولة الحديثة.
- تعزيز روابط الوحدة الوطنية وتنمية الشعور بالانتماء المشترك.
- تحديث وتطوير المجتمع على مختلف الأصعدة الثقافية، الاجتماعية والاقتصادية.
- بعث شبكة من المرافق العامة الأساسية تغطي مختلف فئات الجمهورية ومناطقها "تعليم، صحة، تغطية اجتماعية".

[1] عبد الرحمن سلامة، المرجع السابق، ص 84.

[2] المرجع نفسه، ص 72

- تحديد النسل.
- تطوير الوضع العام للمرأة وإصدار مجلة الأحوال الشخصية.
- إحداث طبقة وسطى واسعة تمثل قاعدة لاستقرار النظام السياسي وتحقيق السلم الاجتماعي.[1]

**المطلب الثالث: الانقلاب الأبيض وحكم الرئيس زين العابدين بن علي "1987-2010":**

وصل زين العابدين بن علي إلى الحكم في ظل ظروف محلية وإقليمية ودولية اتسمت بكثير من الاضطرابات والتعقيدات، فقد جاء استيلاؤه على سدة الحكم كردة فعل على الإفلاس السياسي للحبيب بورقيبة حيث انتهى به الأمر من محاولة تقليد الحداثة الأوروبية إلى قيادة تونس إلى الدخول في مرحلة تبعية كاملة للشركات الغربية.[2]

وجاء استيلاء بن علي الحكم في نوفمبر 1987 وذلك بعد نجاحه في إجراء عملية انقلاب أبيض ضد بورقيبة وقدم حينها وعودا بالمصالحة الوطنية وقيادة تونس في مرحلة انتقالية تحمل تغييرا جذريا لممارسات بورقيبة التسلطية إلا أن التصورات التي حملها النظام الجديد بشأن نمط تدبير لخطة إجراءات هذه المرحلة على المستوى الدستوري والمؤسسي كانت البداية بتعديل الدستور في عدد من المناسبات 1989 وتعديل 1997 و 2002 وكان خطاب الرئيس بن علي بعد توليه الحكم مبنيا على مسالة الاصلاح السياسي القائم على التوسيع في مجال المشاركة السياسية وبناء دولة القانون وا لمؤسسات وتهدف هذه الاصلاحات بحسب الخطاب الرسمي إلي :

_تثبيت مبادئ الديموقراطية.

_ترسيخ دولة القانون و المؤسسات.

_تعزيز منظومة حقوق الانسان.

[1] طرشونة لطفي،**مرجع سابق**، ص36.
[2] غول حمزة، **مرجع سبق ذكره**، ص 61.

_التوسيع في فضاء المشاركة السياسية.

_تعميق التعددية السياسية والتنافس على السلطة عن طريق الانتخابات.[1]

ان اتجاه المعالجة التي قام بها الرئيس زين العابدين انصب في مظهر واحد ألا وهو النزاع على السلطة، وهو ما جعل كل الإجراءات منحصرة في محاولة الحفاظ على المكانة الدستورية لرئيس الدولة ودوره المحوري داخل النظام السياسي.

وفي بداية عهد الرئيس بن علي صدر لأول مرة منذ الاستقلال قانون منظم لتأسيس الأحزاب في ماي 1988 ورغم الطابع المحافظ لهذا القانون والمقيد لحق التنظيم، إلا أنه جاء لتأطير الظاهرة الحزبية في البلاد وفرز الساحة السياسية، واختارت أن تضيف للأحزاب سابقة الذكر كلا من "التجمع الاشتراكي التقدمي والحزب الاجتماعي التحرري والاتحاد الوحدوي الديمقراطي عام1988، وفي مطلع الألفية الثالثة، قامت السلطات بالاعتراف بحزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، كما وأسندت تأشيرة لمجموعة سياسية أطلقت على نفسها اسم "حزب الخضرللتقدم "وهي التأشيرة التي من المفروض أن تحصل عليها جل الأحزاب الناشطة في مجال الدفاع عن البيئة مثل" حزب تونس الخضراء "لكن نظرا لمواقف قيادة هذا الحزب الناقدة لأوضاع الحريات ضف إلى ذلك تحالف مؤسسيه مع المعارضة الديمقراطية الاحتجاجية، تم حجب التأشيرة القانونية عنه، ومنذ عام 2006 كانت الدولة قد اعترفت بثماني أحزاب قانونية لا غير، رغم وجود عدد من التنظيمات السياسية التي كان لها وجود فعلي على الساحة إلا أنها ظلت تعمل بدون ترخيص.

**التعددية الحزبية في عهد الرئيس بن علي :**

**1_الحزب الديموقراطي الوحودي :** وهو وليد انشقاق عن الحزب الحاكم التجمع الدستوري الديموقراطي اسسه عبد الرحمان التليلي في 23 اكتوبر 1987 بعد اعلان قانون

[1] لطفي طرشونة ،**مرجع سابق**،ص38.

التعددية الحزبية ثم خلفه في قيادة الحزب احمد الاينبولي بعدما زج بالتليلي في السجن بتهمة الفساد سنة 2003.

**2_ حزب تونس الخضراء** : تاسس في 24 افريل 2004 اعترف به سنة 2006 و يعتبر اصغر حزب سياسي في تونس يقول الحزب انه يدافع عن الديموقراطية و حقوق الانسان[1].

**3_التكتل الديموقراطي من اجل العمل و الحريات:** اسسه مصطفى بن جعفر سنة 1994 تحت شعار الحرية و الديموقراطية .انظمت اليه شخصيات اصلاحية علمانية و اسلامية اضافة الى ننقابين و نشطاء حقوق الانسان هدفه ترسيخ مبادئ الديموقراطية و قد قام بعدة اسهامات كتنظيم مظاهرات عام 2005 دامت 30 يوم مطالبين فيها بحرية التعبير وحرية التنظيم الحزبي وتحرير المساجين وهو من الاحزاب المساهمة في تنظيم الاحتجاجات والمظاهرات التي اسقطت النظام السياسي فقد لعب دوره في عملية الانتقال الديموقراطي التي شهدتها تونس و بعد ذالك وضع في قائمة الاحزاب المعارضة و هذا بسبب رفضه المشاركة مع حكومتي الغنوشي و السبسي لعتبارهما امتداد لنظام الاستبدادي للرئيس المخلوع بن علي[2].

**4 الحزب الاجتماعي التحرري** : اسسه منير الباجي سنة 1988 يتميز بضعف قاعدته الشعبية رغم مشاركته في الانتخابات البلدية و التشريعية .ومن اهم انجازاته بناء 16 جامعة بتونس .سنة 2004 ترشح منير الباجي في الانتخابات مااوقع الحزب في ازمة حادة[3].

**5 حركة النهضة** : كانت العلاقة بين الحركة و نظام بن علي علاقة توافق .فبعد سقوط نظام بورقيبة قام بن علي باطلاق سراح المعتقلين انصار الحركة و قامت الحركة بتغير اسمها من حركة الاتجاه الاسلامي الى حركة النهضة .شاركت في الانتخابات التشريعية لسنة 1989 و حصلت على نسبة 20 بالمئة من المقاعد ماجعل النظام يتخوف منها و تخوفه من تنامي الحركة و امتدادها جعله يشن حملة ضدها سنة 1990 حيث قام باعتقال قيادتها و اتباعها

[1] عماد بن سعيد، خريطة الأحزاب السياسية في تونس، مرجع سابق، ص 03.

[2] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 171.

[3] سالم لبيض، الدولة والأحزاب المعارضة القانونية، أي علاقة؟ حالة تونس، المجلة العربي للعلو السياسية، ب.س.ن، ص 14.

وكل هذه الاحداث حفزت الحركة و دفعتها الى تكثيف العمل السياسي و المطالبة بالديموقراطية و احترام المجتمع المدني واقرار التعددية السياسية[1].

❖ **الاستراتيجيات التي تبناها النظام السياسي التونسي في عهد الرئيس بن علي لاحتواء المجتمع المدني :**

- **استراتيجية الاختراق:** التي تعتمد على تعبئة أفراد من أعضاء الحزب الحاكم وحثهم على الانخراط في المجتمع المدني والتحكم فيه من الداخل ما يضمن للنظام السيطرة عليه.
- **استراتيجية التنظيمات المتماثلة:** ذلك من خلال توجه النظام للحد من نشاط وفعالية التنظيمات المدنية وانشاء منظمات مقابلة لها تسيطرعليها الدولة وهذا بهدف احتواء تشكيلات المجتمع المدني التي تمثل تحديا للنظام،أما الملاذ الأخيرللنظام فقد تمثل في استراتيجية الاكراه والقمع لاحتواء أي تهديد من قبل بعض فواعل المجتمع المدني.[2]

وكنتيجة لهذه الاستراتيجيات انقسمت أحزاب المعارضة إلى صفين: الأولى تضم مختلف الأحزاب المعترف بها، والتي اختارت أن تنتهج سياسة التعاون مع النظام ما جعلها تتمتع بامتيازات مالية وإدارية كبيرة، في حين كانت الثانية الأحزاب المغضوب عليها غالبا ما تجد نفسها خارج البرلمان، وبالتالي محرومة من الحصول على الدعم المالي، غير أن الانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت عام 1994 غيرت المشهد السياسي والحزبي، عند ما قررت السلطة فسح المجال أمام بعض أحزاب المعارضة للدخول إلى مجلس نواب البرلمان وفق صيغة الكوتا التي أدرجت في القانون الانتخابي،

[1] محمو سليم هاشم الشوبكي، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[2] حمدي عبدالرحمن، **المجتمع المدني والتكامل في افريقيا رؤية من الشمال الافريقي**،المجتمعالمدنيودورهفيالتكاملالافريقي،ط1 ( القاهرة : مركز البحوث العربية والافريقية ،2004)،ص. 34.

وهو ما أدى إلى قيام أول برلمان تعددي في تاريخ النظام السياسي التونسي بعد الاستقلال.[1]

وكانت الساحة الجمعوية التونسية تشهد تجمع ثلاثة أنماط من الجمعيات الناشكة هي كما يلي:

- الجمعيات التي تتكامل أدوارها مع الدولة وتسمى الجمعيات الحليفة، وتمثل العدد الأكبر من الجمعيات التونسية
- الجمعيات التي جعلت استقلاليتها تامة عن الدولة وعن مختلف الأحزاب السياسية في الدولة، وهي جمعيات حديثة النشأة حصلت على التأشيرة القانونية بموجب قانون الجمعيات المنقح لسنة 1988.
- الجمعيات التي تتوسط النمطين الأولين وهي في العادة جمعيات ثقافية،علمية أو تنموية وهو نمط من الجمعيات لا يرتبط بعلاقات شراكة معه ياكل الدولة ولا ينخرط في مواقف معادية لخياراتها.[2]

شهد انقلاب الرئيس زين العابدين بن علي إقبال الكثيرين لمساندته وإمضاء ميثاقه، مثل بعض الأحزاب يسارية ويمينية وتقدمية ومنظمات مثل الاتحاد العام التونسي للشغل خاصة بعد إطلاق سراح الموقوفين وعلى رأسهم الأمين العام حبيب عاشور والدعوة إلى التوفيق بين الشرفاء والشرعيين وإرجاع المطرودين وعليه أصبحت قيادات الاتحاد أكثر ولاء للنظام منها إلى العمال، ولمواجهة ذلك، أُسس عدد من المنظمات لتحدي هيمنة الاتحاد العام التونسي للشغل، وبخاصة الكونفدرالية، وهو الاتحاد الذي تم تأسيسه في 2006 ضف إلى ذلك النقابة الجديدة للصحافيين وقد حُظيت هذه الجهود بالدعم والاهتمام الدوليين، إلا أن هذه النقابات قد فشلت في تنحية الاتحاد العام كونه الاتحاد السائد داخل

[1] صلاح الدين الجورشي، **التنوع ومفهوم الدولة والمواطنة حالة تونس**، ورقة مقدمة إلى المؤتمرالثاني للشبكة العربية للتضامن، الدار البيضاء، ص 06.

[2] بياضي محي الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص.96.

البلد، أثناء المرحلة الانتقالية كانت علاقة قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل متوترة بشكل كبيرمع حركة النهضة،ما حدا بالاتحاد لتعبئة الشارع، الأمرالذي أدى إلى تنحي النهضة وتعيين حكومة تكنوقراط لأسباب تاريخية وأيديولوجية كان معظم النقابيين يدعمون الأحزاب السياسية الوسطية واليسارية على غرار الأحزاب الإسلامية[1] ،كما ويعد اتحاد الطلبة التونسيين من بين أقوى المنظمات غير الحكومية من بعد الاتحاد العام للشغل التونسي وذلك بسب الدور الكبيرالذي لعبه منذ ماقبل الاستقلال في زيادة نسبة المتعلمين، وقد استمرالاتحاد في التأكيد على دوره في التعبيرعن مصالح الطلبة، إلا أن الرئيس بورقيبة استطاع إخضاعه وتجريده من وظائفه السياسية من خلال إحكام سيطرته على قياداته، مع إنشاء تنظيمات حزبية طلابية موازية له إضافةإلى تفتيت الاتحاد إلى اتحادات مستقلة عن كل كليات، أدى بالعديد من الطلبة للتعبيرعن مصالحهم بشكل عفوي أومن خلال أطر غير قانونية.[2]

[1].إيانم. هارتشورن، يانيكهسترايمر، **الاتحاد العام التونسي للشغل والعمال في مرحلة انتقالية: من مظلة إلى حاضنة**، (بيروت: معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركيّة بيروت، معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة في الجامعة الأميركية في بيروت، أكتوبر2017،)،ص. 13.

[2]عباش عائشة، **مرجع سبق ذكره**، ص127.

## المبحث الثاني: مسار التحول الديموقراطي في تونس

لقد جاءت عملية التحول الديموقراطي في تونس تنيجة لتراكم العديد من الاسباب و الخلفيات منها الداخلية و منها الخارجية.وهي من ادت التى خروج الشعب التونسي و القيام بحراك اجتماعي مطالبين بظروف افضل والكرامة تحت شعار تونس العزة و الكرامة.

### المطلب الأول: خلفيات وأسباب التحول الديموقراطي في تونس

إن المتتبع للمشهد السياسي والوضع الاجتماعي والاقتصادي في تونس سيلاحظ حجم الهوة بين الخطاب الحداثي والممارسة السياسية من جهة، والفجوة بين الأطر والهياكل الدستورية والمؤسسية الرسمية من جهة ثانية والواقع الاقتصادي والاجتماعي من جهة ثالثة[1]، وهو ما جعل الثورة التونسية تنبع من جملة من المتغيرات الرئيسية نوجزها في ما يلي:

**أولا/ العوامل الداخلية:**

أ- **العوامل السياسية**

لقد تميز تاريخ تونس المعاصر بالحضور المكثف للاحتجاجات والانتفاضات ولعل انتفاضة الخبز التي انطلقت في جانفي 1978 بقيادة الاتحاد العام التونسي للشغل تعتبر من أبرز واعنف تلك الاحتجاجات حيث اضطرت الحكومة فيها إلى رفع السلاح في وجه المتظاهرين هذا إضافة إلى أحداث المنطقة الحدودية في بن قردان في أكتوبر 2010 وأخيرا الاحتجاجات الاجتماعية التي انطلقت في مدينة سيدي بوزيد وتحولت إلى ما يعرف ب " ثورة الياسمين" حيث أدت في الأخير إلى إسقاط نظام زين العابدين بن علي.[2]

---

[1] ناجي عبد النور، **الحركات الاحتجاجية تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي، الربيع العربي..إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي**، ط3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص ص 146-147.

[2] حسين الديماسي، الأهمية الاجتماعية والسياسية للطبقة الوسطى في تونس، مرجع سابق، ص 165.

إن البحث عن أسباب هذا الحضور الطاغي للاحتجاجات لن يكون بمعزل عن دراسة بعض مواصفات النظام السياسي التونسي وخاصة في فترة حكم زين العابدين، حيث أشار في هذا الإطار الباحث ميشال كامو أحد أبرز المتخصصين في دراسة النظام السياسي التونسي إلى حدود نظريات الانتقال الديمقراطي عندما تتم محاولة إسقاطها على الأنظمة السياسية العربية فهي تمثل استثناء لموجات الانتقال الديمقراطي التي شهدتها العديد من الأنظمة التسلطية من سبعينيات القرن الماضي في بلدان العالم الثالث.

ويرجع هذا الفشل لعدة أسباب يمكن إجمالها فيما يلي:

- ضعف درجة النمو الاقتصادي ونمطه.
- عدم توظيف الدولة للموارد المالية الناجمة عن العائدات النفطية في اصلاحات فعلية نُمكنها من امتصاص أزماتها السياسية والاجتماعية.
- نمط التضامن الميكانيكي السائد في المجتمع.
- طبيعة العلاقات السلطوية السائدة في الوسط العائلي.
- المعطى الثقافي المتأصل في الثقافة العربية أكثر مما هو متأصل في الإسلام.
- تراجع نسبة التمدرس.
- درجة تأسيس السلطة.
- نسبة النمو الديموغرافي.

إن المؤشرات سالفة الذكر إن دلت على شيء إنما تدل على أن تونس كانت تتمتع بقابلية كبيرة لدخول في موجة الانتقال الديموقراطي فهي احتلت المرتبة التاسعة ضمن قائمة الدول التسع والثلاثين في العالم التي بلورت الموجة الثالثة للانتقال الديمقراطي في التسعينيات غير أن الطابع التسلطي لنظام زين العابدين بن علي حال دون ذلك[1].

[1] لطفي طرشونة، منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي، قبل ثورة 14 كانون الثاني/ يناير، **ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات** ، ط1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2012)، ص ص31-54

إن المتتبع لمسار تطور النظام السياسي التونسي يلاحظ أنه قد جند كافة الآليات القانونية السياسية من أجل تحقيق الحكم الفردي فالدستور التونسي يمنح الرئيس كافة الصلاحيات لتعيين أعضاء الحكومة وترقية القضاة ونقلهم كما أنه يترأس المجلس الأعلى للقضاء ويعين أغلبية أعضاء المجلس الدستوري والمجلس الاستشاري وهو ما يعد خرقا واضحا لمبدأ الفصل بين السلطات.

من جهة أخرى، تميز النظام السياسي التونسي بافتقاده لمعالم الاستقرار السياسي وهو ما يمكن اعتباره من أهم الأسباب السياسية للاحتجاجات الأخيرة في تونس، وبصورة أدق يمكن إجمال تلك الأسباب فيما يلي[1]:

- الفجوة بين الخطاب السياسي الرسمي والوضع الفعلي للمجتمع التونسي.
- الحضور المكثف للحزب الحاكم إداريا وعلى مختلف المستويات وطنيا وجهويا ومحليا
- طرح مشروع يكرس الرئاسة مدى الحياة والحكم الفردي المطلق حيث تصاعدت وتيرة الجدل الدائر في تونس بشأن مطالبة قوى سياسية ونقابية بالتمديد للرئيس زين العابدين لولاية سادسة سنة 2014.
- ضعف القوى الحزبية وعجزها عن التعبير عن مصالح الشباب وقضاياهم.

**ب/ العوامل الاقتصادية:**

مثلها مثل معظم دول العالم الثالث، عانت تونس من انعكاسات تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي الانتقال نحو اقتصاد السوق حيث ورغم تحقيق هذا الأخير لبعض الإيجابيات من خلال رفع مستوى التوازنات الكلية المالية وتراجع نسبة عجز الميزان الخارجي من الناتج المحلي إضافة إلى خفض نسبة عجز الميزانية العمومية إلا أنه لم يخل من السلبيات بعض سلبيات نوجزها فيما يلي:

[1] ناجي عبد النور، **مرجع سابق**، ص 155-156.

- ارتفاع الفوارق الجهوية والتباين بين الشريط الساحلي والشريط الداخلي الغربي للبلاد
- تراجع مجموع نفقات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى من% 47,5 سنة2001 إلى39,9 % سنة 2011 مقابل ارتفعت نسبة النفقات الاقتصادية بدون اعتبار خدمة الدين (من 21,3 % سنة 2001 إلى 30,4% سنة 2011 كما ارتفعت نسبة نفقات البنية التحتية على التوالي من 6,5 % إلى 10,6 % في إطار تأهيل المؤسسات والاقتصاد والرفع من قدرته على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتدعيم تنافسية المؤسسات[1].
- فيما يخص مؤشرات التنمية البشرية فقد وضع تقرير التنمية البشرية الصادر سنة 2010 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تونس في المرتبة السابعة ضمن البلدان التي حقق التقدم الأسرع في دليل التنمية البشرية خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1970 و2010 ويرجع التقرير ذلك إلى التحسن الحاصل في دخل الفرد.[2].
- أدت عمليات الخصخصة المشبوهة إلى نشوء شريحة جديدة من رجال الأعمال الذين تربطهم علاقات قرابة عائلية مع دوائر النفوذ السياسي وتكريس نفوذهم في جل القطاعات الاقتصادية وإقصاء غيرهم من دائرة المبادرة الاقتصادية الحرة أو على الأقل الحد من دورهم الاقتصادي[3].

وكتأكيد على سلبية النتائج السابقة، بلغ معدل النموّ في الثلاثة عقود السابقة للحراك الشعبي 5 % ووفقاً للبيانات الرسمية الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة فقد بلغت نسبة البطالة14 %لعام2010 ورغم المجهودات التي بذلت من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية

---

[1] عبد الجليل البدوي، الإشكاليات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية في ظل مرحلة الانتقال الديمقراطي بتونس من أجل بديل تنموي، ، **تونس التحول الديمقراطي العسير**، د.ط (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2017 )، ص 89.

[2] التايب عائشة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 63- 66.

[3] وليد حدوق، الثورة التونسية قراءة في الخلفيات الاقتصادية الاجتماعية، **ثورة تونس، الأسباب والسياقات والتحديات**، ط1(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2012)، ص ص، 105-110.

التونسية من أجل دعم للأسر الفقيرة وتحسين نظام التقاعد إلا أنه وحسب عالم الاقتصاد الحائز على جائزة نوبل، جوزيف ستيغليتز، التقديمات الاجتماعية لا تعوّض عن ارتفاع معدلات البطالة وتفشّي الفساد.[1]

**ج/ العوامل الثقافية:**

لقد كان قطاع التعليم من أبرز القطاعات التي لطالما كانت سببا في إثارة جدل كبير في تونس فقد انتهى بتحوله إلى أحد أهم الأسباب التي ادت إلى تفجر الثورة.[2]

قام كل من الرئيس بورقيبة والرئيس بن علي باتخاذ جملة من الاجراءات والسياسات التي مثلت تجسيدا لمناداتهما بضرورة الحفاظ على الارث اللغوي الفرنسي بوصفه مكسبا لتونس، وهذا مقابل تهميش اللغة العربية[3]، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل امتد ليشمل أيضا مسألة " تحديد أبعاد هوية الشعب التونسي"، حيث كان هناك تيار يدعو إلى ضرورة الحفاظ على البعد الاسلامي والعربي في هوية تونس من خلال استهلال اول دستور في تاريخ تونس بعبارة" تونس دولة عربية اسلامية حرة مستقلة ذات سيادة" غير أن هذا الاقتراح لم يلق القبول لأنه كان سيرجح الكفة لصالح التيار العروبي الاسلامي ويمنحه ثقلا أكبر في المجتمع التونسي وهكذا تم الاتفاق على استحداث صيغية تركيبية تقف بمكونات اللغة عند النقطة الوسطى فجاء نص الفصل الأول من الدستور ما يلي: " تونس دولة حرة، مستقلة ذات سيادة، الاسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها"[4].

---

[1] عبد الله الدردري، مايا رمضان، المشهد الاقتصادي العربي في ضوء الحراك الشعبي، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، ط1 (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2014) ص 234

[2] عباش عائشة، **مرجع سبق ذكره**، ص.112.

[3] محمود الذوادي، ترشح ثورة تونس للنجاح أو للفشل في ميزان علم الاجتماع الثقافي، **الربيع العربي...إلى أين أفق جديد للتغيير الديمقراطي**، ط3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، 173-190.

[4] عبد السلام المسدي، **اللغة العربية والأمن اللغوي دراسة وتوثيق**، ط1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014 )، ص 374.

إن هذه المسألة لم تغب يوما عن ذهن النخب التونسية ولذلك صنفت من أبرز الأسباب التي ادت إلى تفجر الثورة في تونس خاصة وأن هذه الاخيرة قد حملت مطالبة بضرورة اصلاح النظام التعليمي في تونس.

**ثانيا/ العوامل الخارجية:**

لعب العامل الخارجي دورا مهما في إضعاف النظام التونسي، وذلك على خلفية تراكم أخطاء السياسة الخارجية التونسية وأخطاء بن علي مع الدول التي لها وزن في المنظومة العالمية وصنع القرار ولاسيما فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ونجد من أبرز العوامل الخارجية التي أثرت في نجاح عملية التحول الديمقراطي ما يلي:

أ- **شبكات التواصل الاجتماعي:** لقد كشفت لنا الأحداث التي شهدتها تونس أننا أصبحنا أمام إعلام جديد، أو ميديا جديدة لا تحتاج سوى لهاتف نقال وكاميرات، وهذا في ظل عدم وجود وسائل إعلام محايدة ، وقد برز دور هذا الإعلام بقوة في حشد وتوجيه المتظاهرين وجذب الاهتمام الدولي لقضايا الاستبداد في تونس،[1] حيث يمكن القول أن شبكات التواصل الاجتماعي هي التي أدت إلى نجاح الثورة في تونس حتى أن البعض أصبح يطلق عليها تسمية " الثورة الفايسبوكية"[2].

إن التحول الديمقراطي في تونس لم يكن لينجح لولا الإعلام الجديد الذي يمارس من خلال ما يسمى بالفضاء الافتراضي (Virtual space)، هذا الأخير يتميز بجملة من الخصائص التي تؤكد على دوره وفاعليته في دعم نجاح الثورة في تونس فهو يمثل كيانا اجتماعيا مستحدثا، يتركب من تكتلات فردية، يشترك أعضاءها بمجموعة من المبادئ والقيم والاهتمامات، ينتشر أفراد هذه الجماعات على رقعة جغرافية مفتوحة ويتميزون بفكر

[1]Françoise Tristani, **Histoire des médias. De Diderot à Internet** (Frédéric Barbier et Catherine Bertho-Lavenir), *Réseaux*, volume 14, n°80,1996, p. 187.

[2] جوهرة الجموسي، **الافتراضي والثورة، مكانة الانترنت في نشأة المجتمع المدني العربي**، ط1(بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2016)، ص ص 38-40.

وأهداف متقاربة، تمهد لقيامهم بعملية تقاسم المعرفة والخبرات ( التفاعل والتشارك)، أثناء تواجدهم عبر هذا الفضاء[1]"، وهو ما حدث في الحالة التونسية حيث أدى تداول الشباب التونسي للمعلومات والصور والفيديوهات إلى زيادة صدى الثورة ومنه زيادة الإقبال عليها.

**برنامج الشراكة الأوربية المتوسطية**

تعتبر تونس من أولى الدول التي وقعت على اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوربي في إطار مشروع الشراكة الأوربية – المتوسطية، وكانت هذه الاتفاقية التي تم التوقيع عليها بين الطرفين سنة 1995 تهدف إلى إنشاء منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوربي بنهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

لقد خلف توقيع هذه الاتفاقية جدلا واسعا في المجتمع التونسي حيث طرحت تساؤلات كثيرة حول فائدة هذه الاتفاقية في تحديث وتنمية الاقتصاد التونسي وتنمية القدرات التنافسية في مواجهة السوق والمنتجات الأوربية، وزادت حدة هذا الجدل مع بدء مشروع الارتباط بالسوق الأوربية وهي الفترة التي رافقتها تساؤلات حول مستقبل عملية التحول الديمقراطي في تونس حيث تطور خلاف بين الحكومة والمعارضة السياسية خاصة وأن الرؤية الحكومية استندت على أن نجاح المشروع يتطلب ضمان الاستقرار السياسي كشرط رئيسي لنجاح المشروع، وهو ما دفعها إلى إحكام القبضة والسيطرة على المعارضة السياسية ومصادر التهديد المختلفة للاستقرار السياسي من خلال فرض المزيد من القيود[2].

كما طرأت العديد من المتغيرات الإقليمية على الساحة العربية والمغاربية كان لها دور كبير في التأثير في عملية التحول الديمقراطي نذكر منها:

---

[1] حسن مظفر الرزو: **فضاء التواصل الاجتماعي العربي، جماعاته المتخيلة وخطابه المعرفي**، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2017) ، ص 19.

[2] أسامة معقافي، **النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي حالة تونس، 1987-2010**، رسالة ماجستير، جامعة السلطان ابراهيم شيبوط (الجزائر 03)، الجزائر، 2011، ص 214-217.

- التضييق الكبير المفروض على الشعب التونسي على مستوى المغرب العربي خاصة فيما تعلق بالقيود الإدارية والرسوم المالية والمضايقات الحدودية التي تعيق تنقل التونسيين إلى التنقل إلى بلدان المغرب العربي بغرض العمل أو التجارة والتي تعتبر المصدر الرئيسي لرزق الكثير من البلدان الحدودية، وهو ما ادى إلى تأجيج الحراك الاجتماعي.
- التباين في نسبة الانفتاح على الحريات بين تونس والجزائر حيث تشهد الجزائر في هذا الإطار مستوى مقبول من الانفتاح في مجال الحريات العامة والخاصة، وذلك بالعودة إلى التقارير الدولية التي تنفي وجود معتقلات سرية في الجزائر وعدم وجود سجناء للرأي والكلمة بالإضافة إلى جو يساعد المعارضة على النشاط ولو بنسب ضعيفة، في حين يختلف الوضع تماما في تونس من ناحية الانقلاب والمتابعات القضائية في حق النشطاء بالإضافة إلى معارضة مشتتة في أوربا مثل حركة النهضة وعدم وجود حريات وأصوات متنقلة في المنابر الإعلامية
- الاختلاف في النظام الاقتصادي بين تونس و الجزائر كدولة إقليمية مجاورة لتونس ساهم في الحراك الشعبي الذي سارع في وتيرة التحول الديمقراطي على اعتبار عدم قدرة تونس على التصدي للحراك الشعبي بواسطة شراء السلم الاجتماعي[1].

## المطلب الثاني: المسار الاحتجاجي في تونس 17 ديسمبر 2010.

في سابقة من نوعها ولأول مرة في تاريخ العالم العربي تطيح احتجاجات شعبية بنظام حكم بوليسي يعتبر من أقوى الدكتاتوريات التي حكمت في العالم العربي، فرغم المحاولات السابقة في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي في سورية ومصر والجزائر إلا أنها

[1] هشام دراجي، العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي في تونس، تم الاطلاع يوم 2018/05/15 على الساعة 20.23، أنظر الموقع:
https://derradjihicham.wordpress.com/2015/03/12/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9

لم تنجح في إسقاط الأنظمة إلى أن الحالة التونسية كانت فريدة من نوعها فلم تتوقع السلطات أنه ستحدث ثورة بهذا الشكل المفاجئ والكبير ولم تتمكن من إخمادها[1].

بعدما تخرج محمد البوعزيزي من الجامعة لم يلقى فرصة عمل تليق بمستواه العلمي والثقافي حيث فكان ملاذه الوحيد لكسب لقمة العيش هو طاولة لبيع الخضر والفواكه قام بوضعها على جانب الطريق وهو ما اعتبرته السلطات التونسية مخالفا للقانون حيث أقدمت قوة من بلدية سيدي بوزيد بمصادرة عربته وهو الفعل الذي قابله البوعزيزي برفض والاحتجاج فما كان من الشرطة إلى التعرض له بالضرب والإهانة.

في صباح يوم الجمعة الموافق ل 17 ديسمبر 2010 تنقل البوعزيزي إلى مقر ولاية سيدي بوزيد من أجل مقابلة محافظ الشرط والتقدم بشكوى ضد الشرطية التي قامت بصفعه على وجهه غير أن طلبه لمقابلة محافظ الشرطة قوبل بالرفض والطرد وهو ما لم يستطع البوعزيزي تقبله حيث اعتبر إهانة ثانية له فكانت ردة فعله هي سكب البنزين على جسده وإحراق نفسه[2].

والواقع أن تصرف البوعزيزي هذا لم يأت من فراغ كما أنه لم يكن مفاجئا فهو مجرد قطرة أفاضت كأس الكثير من التراكمات الاجتماعية والنفسية من جراء القمع الممارس من نظام زين العابدين بن علي، وكان طبيعيا أن لا تمر الحادثة كرور الكرام على سكان بلدية سيدي بوزيد حيث خرج مئات الشباب يحتجون على ليس على حالة البوعزيزي فقط ولكن على كل الفساد والتسيب المتفشي في بلديتهم والذي كان سببا في تدهور وضعهم الاجتماعي والاقتصادي.

لقد شكل يوم الجمعة اليوم الذي أحرق فيه البوعزيزي نفسه منعرجا حاسما في تاريخ تونس والوطن العربي، فهو يمثل اليوم الذي جاءت فيه المطالب بالتغيير الحاسم والجذري

[1] كفاح عباس الحمداني، مركز التغيير في تونس، الأسباب والتحديات ، د.ط (الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، د.س.ن)، ص 62.

[22] راغب السرحاني، مرجع سابق، ص 894.

لكل البيئة التي رسمها النظام التونسي من أجل الحفاظ على استمراريته، ولتحقيق ذلك لم يتوانى في ممارسة كافة أنماط التسلط والاستبداد وهذا منذ سنة 1956 السنة التي نالت فيها تونس استقلالها من الاستعمار الفرنسي، ورغم أن المتتبعين قد راهنوا على أن وصول بن علي إلى الحكم بعد إطاحته ببورقيبة عن طريق انقلاب عسكري سيحسن من الوضع في تونس إلا أنه على العكس من ذلك قد حرص على ممارسة المزيد من الاستبداد وخنق الحريات والقضاء على كافة القيم السياسية التي لها صلة بالديمقراطية، أبعد من ذلك لقد قضى على أبرز خاصية للنظام الديمقراطي والمتمثلة في عملية التداول السلمي على السلطة وذلك من خلال بقاءه في سدة الحكم لمدة استمرت من سنة 1987 وإلى غاية 2014 مجسدا بذلك مركبا من الزعيم الوطني والدكتاتوري الحديث[1]، وبالتالي وكما سبق وأشرنا فإن الاحتجاجات التي انطلقت من سيدي بوزيد لم تأت إلا بعد سنوات طويلة من التحمل لكافة أشكال القمع.

وتزامنا مع تلك الأحداث التي تلت انتحار البوعزيزي بدأت الاحتجاجات في الانتشار في باقي أرجاء تونس حيث شهدت ولاية القصرين اندلاع الاحتجاجات المطالبة بالحرية والكرامة والعدالة، غير أن النظام التونسي لم يتوان في قمعها حيث خرجت قوات الشرطة إلى الشارع من أجل التصدي للمتظاهرين وذلك من خلال استخدام الرصاص الحي وهو ما أدى إلى وقوع العديد من القتلى والجرحى، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل قامت قوات الشرطة بمنع عمليات إسعاف المصابين[2] وهو ما زاد من الاحتقان الشعبي والإصرار على البقاء في الشارع حيث أخذت الاحتجاجات منحا تصعيديا بعد أن رفع المتظاهرون

[1] محمد حيدر، ثورات ملغمة، **مقاربة سوسيواستراتيجية للحراك العربي**، د.ط(بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2012)، ص 337.

[2] راغب السرجاني، مرجع سابق، ص 92.

شعار " الشعب يريد إسقاط النظام" بعدما كانت مطالبهم في البداية ذات طبيعة اجتماعية اقتصادية، كما واصلت الاحتجاجات انتشارها حيث غطت معظم التراب التونسي[1].

كان يوم 14 جانفي يوما حاسما في تاريخ تونس حيث شهد شارع الحبيب بورقيبة تجمع مئات الآلاف من المحتجين رافعين بإصرار مطلب مغادرة بن علي وحكومته لسدة الحكم، حيث اتجه المتظاهرون نحو القصر الرئاسي وهو ما جعل مدير الأمن الرئاسي ينذ الرئيس بالخطر القادم، وهكذا تم اتخاذ قرار سفر عائلة بن علي باتجاه المملكة العربية السعودية، غير أن العملية لم تتم بدون مشاكل وذلك بعد قيام مجموعة من الضباط المتمردين باعتقال أصهار الرئيس بن علي في مطار قرطاج الدولي، لتكون الحادثة بمثابة إنذار لرئيس بن علي الذي أيقن أن الوضع قد خرج فعليا عن السيطرة حيث أعلن على خلفية ذلك حالة الطوارئ في البلاد، واتجه رفقة أفراد عائلته المتبقين معه إلى مطار العوين العسكري حيث كان من المقرر الفرار منه نحو دولة مالطا غير أنه استقر في الأخير على السفر نحو المملكة العربية السعودية[2].

إن ما شهدته تونس من أحداث يضاف إلى سجل الثورات التاريخية التي صنعتها الشعوب، فلم يشهد التاريخ كما يذكر بعض المؤرخين سوى ثلاثة ثورات هي الثورة الفرنسية سنة 1987، الثورة البلشفية سنة 1917 والثورة الإيرانية سنة 1979 وهاهو الشعب التونسي يسجل نفسه في التاريخ بثورة 2011[3].

إن الأحداث التي شهدها الشارع التونسي منذ انتحار البوعزيزي لم تخرج عن إطار ما يسمى ب " تحركات الشارع" وهو المصطلح الذي يعبر عن حالة تتميز بوجود خاصيتين كما حددهما المفكر علي كواري وهما:

---

[1] توفيق بودربالة وآخرون، تقرير اللجنة الوطنية للاستقصاء ...حول التجاوزات والانتهاكات التونسية، اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق، 2012، ص 06.

[2] أحمد بودربالة وآخرون، مرجع سابق، ص 30.

[3] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **ثورات الوطن العربي مقارنة بثورات العالمية**، د.ط(الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، د.س.ن) ، ص 35.

- تعبير التحركات عن الشعب بكافة مكوناته دون إقصاء أو تمييز علي أساس العرق أو الدين أو المذهب والمقصود بتحركات الشارع في هذا الإطار هو تلك الحركة الوطنية ذات الأهداف الجامعة وليست حركة فئوية، حيث يشارك فيها النشطاء من مختلف القوي التي تنشد التغيير، وبالتالي فهي تحركات تختلف عن مجرد التحرك في الشارع من أجل الاستقواء بالأجنبي(الثورات الملونة) أو اتخاذ التحرك ذريعة لاستقطاب تدخل خارجي لا تحمد عقباه.
- خاصية الشمول لكافة سبل التعبير السلمي المتاح سواءً رضيت عنه السلطة أم لم ترضَ. ولذلك لا تنحصر تحركات الشارع في المظاهرات والاعتصامات بل يندرج ضمنها أيضا الندوات والمؤتمرات ونشاطات المنظمات غير الحكومية والنقابات والجمعيات المهنية، التي تجمع الطيف السياسي في نشاطات وحوارات وطنية مشتركة جزءاً من تحركات الشارع وبعبارة ادق كل التحركات التي يقودها المجتمع المدني وتنشد التغيير بمختلف مستوياته[1].

[1] بوحنية قوي، كاريزما الشارع التونسي، دون مصدر.

## المبحث الثالث: دور المجتمع المدني في الدفع بمسار التحول الديمقراطي

لعبت منظمات المجتمع المدني التونسي خاصة الاتحاد العام التونسي لشغل دورا بارزا في ادارة العملية الانتقالية فرغم موقفها المحتشم ابان الثورة الا انها اثبت نفسها خلال المرحلة الانتقالية من خلال المشاركة في صياغة الدستور و البناء المؤسساتي ودورها في ادراة الحوار بين الاطراف السياسية المتنازعة

### المطلب الأول: موقف المجتمع المدني من الحراك الاجتماعي

يتفق كل المتابعين للشأن التونسي أن الثور التي شهدتها تونس منذ ديسمبر 2010 وانتهت برحيل الرئيس زين عابدين بن علي كانت ثورة شبابية شعبية بالدرجة الأولى كما أنها بعيدة عن كل شكل من أشكال القيادة السياسية الفاعلة والموجهة، وهي النظرة التي نفت أن يكون للمجتمع المدني التونسي بمختلف تنظيماته ونقاباته أي دور أو علاقة مباشرة بالاحتجاجات والثورة، في حين رأى قطاع آخر من المختصين أن الأحزاب والتنظيمات التونسية هي مكونات عريقة ساهمت بقدر أو بآخر في اندلاع الثورة التونسية ومساراتها المختلفة وهذا دون قيادتها فعليا.[1]

أ- **الاتحاد العام التونسي للشغل:** تأسست هذه النقابة في 20 جانفي 1946 وهي تعد من اعرق المنظمات النقابية في الوطن العربي وإفريقيا ككل وقد جاء ظهورها بهدف الدفاع عن المطالب الاجتماعية للعمال التونسيين وكان من أبرز الشعارات التي حملها" الكرامة قبل الخبز"[2].

ورغم أن اندلاع الحراك في تونس جاء مفاجئا لهذه النقابة إلا أن هذا لم يمنعها من لعب دور فعال ومحوري في ما تبقى من أيام الثورة، حيث أصدر المكتب التنفيذي لهذا

---

[1] عبد اللطيف الحناشي، الأحزاب والمنظمات الوطنية ودورها في الثورة ومجراها، **ثورة تونس، الأسباب والسياقات والتحديات**، ط1 (بيروت: المركز العبي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 183

[2] عدنان المنصر، الاتحاد العام التونسي للشغل، جدلية الاجتماعي والسياسي، **ثورة تونس، الأسباب والسياقات والتحديات**، ط1 (بيروت: المركز العبي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص ص 273-275.

الأخير بيانا صحفيا بتاريخ 21 ديسمبر 2010 لأكد فيه أن الشغل حق مشروع تضمنه كل التشريعات والمواثيق والمعاهدات الدولية ويؤمنه دستور البلاد، ولهذا وجب تجنب قدر الإمكان الحلول الأمنية في تطويع المتظاهرين لأن تلك الأحداث ماهي إلا ردود فعل عفوية في مواجهة البطالة المتفشية في المجتمع التونسي، وفي المقابل يجب فتح حوار جدي وبناء من أجل تنمية مستدامة تقوم على التلازم بين البعدين الاجتماعي والاقتصادي.

غير أن اللافت للنظر كان تصرف القيادة النقابية غداة يوم 14 جانفي 2011 وفرار بن علي إلى خارج البلاد، فقد أدت حالة الحرج التي كانت عليها تلك القيادة ممثلة بالخصوص في المكتب التنفيذي إلى تحركها بشكل ملفت من اجل الاستثمار سياسيا في الثورة وذلك من خلال استغلال الفراغ السياسي من اجل اقتراح إنشاء مجلس للثورة وقد تمكنت من أن تصبح الطرف المقابل لبقايا النظام القديم .

ب- **الهيئة الوطنية للمحامين:** كان لهيئة المحامين دور متميز في النضال الوطني والديمقراطي حيث أنها لم تتردد في التنديد بالمحاكمات الجائرة ضد الناشطين السياسيين أو النقابيين والدفاع عن حقوقهم وحقهم في محاكمة عادلة كما نددت الهيئة بالتعذيب وقمع الجريات التي كان يمارسها النظام، وكانت سندا قويا للصحفيين وجمعية القضاء الشرعيين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وقضايا الأحزاب الوطنية المناضلة ضد بن علي.

كما كان للمحامين دور متميز وحاسم في الانتفاضة التي اندلعت في البلاد، ففي سيدي بوزيد والقصرين تضامن المحامون مع المحتجين وتظاهروا معهم في الشارع، وفي 22 ديسمبر 2010 في شارع باب بنات الذي يضم أهم المحاكم في العاصمة التونسية ومقر الهيئة الوطنية للمحامين تجمع المحامون ونددوا بصوت عال برحيل الرئيس السابق زين العابدين بن علي وعائلته كما نظموا في 31 ديسمبر 2011 وقفات احتجاجية في كامل محاكم تونس ورفعوا خلالها الشارة الحمراء كرد فعل على القرار الذي اتخذته هيئة

المحامين في جلستها العامة التي انعقدت يوم الأربعاء 29 ديسمبر للتعبير عن تضامنها مع الحركة الاحتجاجية في تونس والمطالبة بإطلاق الحريات واستقلال القضاء[1].

رغم كل المجهودات التي قام بها المجتمع المدني ممثلا في الأحزاب السياسية وبعض النقابات والمنظمات الحقوقية إلا أنه كان يآخذ على عدم تحركه وإطلاقه لشرارة الثورة حيث أنها جاءت عفوية ومنظمات المجتمع المدني اكتفت بالاستثمار فيها وتقديم نفسها كفاعل ومحرك للشارع.

وفي المقابل يشير الباحث العربي عزمي بشارة إلى أن ثورة تونس بدأت عفوية ولكنها سرعان ما انتشرت واستقطبت مختلف النقابات والمنظمات الحقوقية ونشطاء قوى سياسية واتحادات الطلاب غير أن هذا لا يعني حسبه أن تلك الفواعل يمنع عليها استثمار الثورة من أجل التغيير الديموقراطي بل على العكس تماما هنا يكمن دورها في قيادة التغيير، وما يمكن قوله أنه رغم كل التعثرات التي عرفها مسار الانتقال الديموقراطي في تونس منذ انقلاب زين العابدين بن علي إلا أن نضال المجتمع التونسي طيلة عقود الجوْر السّابقة لم تذهب سُدًى وأثمرت إصلاحات جوهرية تعبدّ الطّر يق لبناء مجتمع أفضل حيث لعب هذا الأخير دورا فاعلان في تسيير عملية الانتقال التحول الديموقراطي التي أسفرت عنها الثورة وهو ما سنتطرق إليه في المبحث التالي[2].

**المطلب الثاني: المجتمع المدني والمسار الانتخابي:**

بعد النجاح الذي حققه الشارع التونسي من خلال إسقاط نظام زين العابدين بن علي دخلت تونس مرحلة جديدة، وهي المرحلة التي كانت تستهدف بناء دولة تونسية جديدة تقوم على أسس ديمقراطية.

[1] عبد اللطيف الحناشي، مرجع سبق ذكره، 214.

[2] عزمي بشارة، "بصدد ثورة تونس الشعبية" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، جانفي 2011.

إن هذا الأمر لم يكن ليتحقق دون الدخول في تنظيم مسار انتخابي يسوده التنافس بين مختلف الأطياف السياسية، وقد أبدى الفاعلون في المجتمع المدني تعاونا كبيرا وإدراكا عميقا بالأدوار التي يجب لعبها والتي من شأنها إنجاح المرحلة الانتقالية، ولعل إنجاح الانتخابات في هذا الإطار هو جزء كبير من ضمان نجاح هذه الأخيرة لأنه يمهد لعملية إرساء الدستور وتقديم الآليات الضرورية من اجل البناء المؤسساتي الناجح.

وإنطلاقا من هذا تم تنظيم أكثر من مسار انتخابي في تونس، بدءا بانتخابات المجلس التأسيسي ووصولا على الانتخابات الرئاسية، وتراوح دور منظمات المجتمع المدني فيها بين العمل الرقابي والإشراف.

وكانت انتخابات المجلس التأسيسي هي أول انتخابات تشهدها تونس بعد الإطاحة بنظام الرئيس السابق زين العابدين بن علي، حيث تم إجراءها يوم 23 أكتوبر 2011 وشهدت مشاركة عدد ضخم من القوائم الحزبية والمستقلة حيث وصل عددها إلى 1500 قائمة ضمت ما يقارب 10 آلاف و500 مرشح يمثلون 100 حزب سياسي يتنافسون على 217 مقعدا[1].

وشهدت هذه الانتخابات فوز حركة النهضة بعد غياب دام لعقود بسبب الحظر، وهو الفوز الذي سبب حالة من الاستقطاب بين هذا الأخير والعلمانيين ودفعها إلى التحالف مع حزب " المؤتمر من أجل الجمهورية" و" التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات"، فيما يسمى بالترويكا [2].

بعد نهاية انتخابات المجلس التأسيسي دخلت تونس في دوامة الاحتجاجات مرة أخرى وذلك على خلفية إيقاف تصدير الفوسفات وقطع السّكك الحديديّة إضافة إلى ظهور تحدي امني خطير يتمثل في الإرهاب الذي بدأ يتفشى في كل أنحاء تونس ويشكل خطرا

[1] قطاف تمام أسماء، مرجع سابق، ص 173

[2] صلاح الدين الجورشي، ربيع تونس، التأرجح بين الأمل والخوف، **التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير، أربع سنوات من الربيع العربي**، ط1 (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2014)، ص ص 22-23

على استقرارها وخاصة بعد حادثة محاصرة السّفارة الأمريكية والتّعدي على ممتلكاتها والنّيل يضاف إلى كل ما سبق سلسلة الاغتيالات التي استهدفت بعض السياسيين ومنهم شكري بلعيد ومحمد البراهمي كلّ ذلك أدّى إلى تفكيك الحكومة الائتلافية حيث أعلنت حركة النهضة عن انسحابها وإفساح المجال لحكومة التكنوقراط لاستكمال إجراءات المرحلة الانتقالية وصياغة الدستور وصرح راشد الغنوشي حركة النهضة فضلت "إيقاف مسار توريث الأحقاد ومنح الفرصة للعدالة الانتقالية أن تتممن أجل كشف من أساء في حقّ تونس وشعبها بعيدا عن الانتقام السّياسي[1].

وسجل المجتمع المدني حضوره في هذه المرحلة بفعالياته النقابية والحقوقية ليبادر بإطلاق" الحوار الوطني التونسي وذلك تحت إشراف أربع منظمات عريقة :الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والهيئة الوطنية للمحامين .

وتمكن هذا الرُبّاعي الرآعي للحوار من وضع خارطة طريق مكّنت في ما بعد من التوصل إلى حلول عجلّت بتنصيب حكومة جديدة من التكنوقراط وبإنهاء كتابة الدستور الجديد وتحديد موعد نهائيّ للانتخابات التشريعيةّ والرئاسيةّ كآخر خطوة في المسار الانتقالي الذّي دام ما يزيد عن الثلاث سنوات ولتتولىّ على إثرها المؤسّسات الدستور يةّ المنتخبة شرعيا مسؤوليةّ تسيير البلاد ووضع ملامح المرحلة القادمة على المستوى السياسيّ والاقتصادي[2].

**مضمون الخارطة التي اعدها الرباعي الراعي للحوار للخروج من الازمة:**

-التسريع في المصاقة على الدستور

- استقالة حكومة علي لعريض و هي حكومة متكونة في اغلبها من حزب النهضة

[1] عبد العزيز التميمي، من النبوة إلى الثورة: في جذور المشروع الوطني، **من الجماعة الإسلامية إلى حركة النهضة، مسيرة ألم وأمل**، ط3 (تونس: كتاب الإصلاح، 2015)، ص 113.

[2] أحمد القلعي، المجتمع المدني التونسي فاعل أساسي قبل الثورة وبعدها، تونس، **الانتقال الديمقراطي العسير**، ط1(القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2012 )،، ص ص 176-180

-التوافق على حكومة جديدة تكون حكومة التكنوقراط تتكون من وزراء غير منتمي الى احزاب الترويكا

-التسريع في انهاء مرحلة الانتقال الديموقراطي و المصادقة على اعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات و المصادقة على القانون الانتخابي.

لذالك سعى الحوار في تونس الى توفير التوافق بين جميع الاطراف السياسية حول القضايا الرئيسة في الدولة .

بعد الخروج من الأزمة التي تلت انتخابات المجلس التأسيسي والنجاح في صياغة دستور جديد للبلاد والمصادقة على القانون الانتخابي وبقية المؤسسات الدستورية وجدت تونس المجال لتنظيم مسارات انتخابية أخرى في البلاد لعل أهمها انتخابات مجلس الشعب[1]التي جرت تحت إشراف الهيئة العليا للانتخابات ومشاركة أكثر من 30 حزبا، وقد عبرت معظم التقارير الدولية مثل التقرير الصادر عنى منظمة كارتر لمراقبة الانتخابات عن ارتياحها من الظروف التي جرت فيها الانتخابات وعن تميزها بالشفافية.

لقد كشفت هذه الانتخابات عن تغيرات مفاجئة في الساحة السياسية التونسية فالأحزاب التي فازت في انتخابات المجلس التأسيسي تراجعت وسجلت نتائج غير متوقعة ولعل أبرز هذه الأحزاب حزبي" التكتل من أجل العمل والحريات "و"المؤتمر من أجل الجمهورية"، الحليفين السابقين لحركة" النهضة "في الترويكا الحاكمة. ويمكن تفسير هذا التراجع إلى التحالف الذي قام به الحزبان مع حركة النهضة حيث أن باقي الأحزاب العلمانية لم تكن راضية تماما عن هذا التحالف وتمكنت من حشد أعداد كبيرة من التونسيين ضد هذين الحزبين.

من جهة أخرى حقق الوافد الجديد إلى الساحة السياسية التونسي حزب نداء تونس فوزا كبيرا حيث احتل المرتبة الأولى ب86 صوتا في حين حلت حركة النهضة ثانية بفارق

[1]عبد اللطيف الحناشي، انتخابات تونس: قراءة تحليلية في المعطيات الجديدة، تم الاطلاع يوم2018/04/06 على الساعة 23.30، أنظر الموقع:
.studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/…/201411198165244950.htm

17 مقعد عن حزب النداء كما تراجعت بفارق 20 مقارنة بنتائجها في انتخابات المجلس التأسيسي.

ولم تنته مشاكل الأحزاب العلمانية عن هذا التراجع وحسب بل إنها عرفت موجة من الانشقاقات حيث شهد حزب المؤتمران شقاق بعض من مؤسسيه الذين بعثوا أحزابًا جديدة بالإضافة إلى عدد مهم من المناضلين الذين ظلوا مستقلين أو انضموا إلى أحزاب أخرى[1].

وتبقى الانتخابات الرئاسية هي أهم الانتخابات على الاطلاق التي تم تنظيمها بنجاح في تونس بعد الثورة وتم الوصول إليها بفضل المجتمع المدني والنجاح الذي حققه من خلال مشاركته وتنظيمه للانتخابات التشريعية وانتخابات المجلس التأسيسي حيث مهد الأوضاع من أجل تنظيم الانتخابات الرئاسية وذلك من خلال إفساح المجال للأحزاب السياسية من أجل التفكير في كيفية تأثير نتائج الانتخابات التشريعية على مستقبلها السياسي فسارعت بعضها إلى الانسحاب أو تقديم المقترحات التوافقية وكانت أبرزها حركة النهضة التي دعت جميع الأحزاب إلى دعم "مرشح توافقي" وبعد أن قوبل طلبها بالرفض قررت عدم تأييد أي مرشح، كما حثت الناخبين على الإدلاء بأصواتهم ل"الشخص الذي يرون أنّه الأقدر على قيادة التحول الديمقراطي فيما أعلنت ستة أحزاب سياسية كانت مساندة لحركة النهضة عن دعمها للرئيس محمد منصف المرزوقي الذي كان يشغل منصب رئيس الدولة.

وترشح لانتخابات الجولة الأولى أكثر من ثلاثين مرشحا فاز فيها في الأخير مرشحين هما الباجي قايد السبسي ومحمد منصف المرزوقي حيث تأهلا إلى الجولة النهائية لتنتهي هذه الجولة بدورها بفوز الباجي قايد السبسي كما هو موضح في الجدول أسفله.[2]

---

[1] عبد اللطيف الحناشي، **مرجع سابق**، ص 30.

[2] التقرير النهائي لبعثة مركز كارتر لمتابعة الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس أكتوبر نوفمبر ديسمبر تم الاطلاع يوم 2018/03/15 على الساعة 21.52، أنظر الموقع:
https://www.cartercenter.org/.../election_reports/tunisia-final-rpt-2014-elections-arabic ،

**المطلب الثالث: دور منظمات المجتمع المدني في صياغة الدستور وبناء المؤسسات**

بعد النتائج الكبيرة التي حققها المسار الانتخابي في تونس من حيث لفت انتباه المنظمات الدولية ولجان المراقبة بسبب النزاهة والشفافية التي ميزت الانتخابات، دخل المجتمع المدني مسار إدارة المرحلة الانتقالية بكل ما تحمله من إجراءات معقدة وتحديات، ويمكن إيجاز دور هذا الأخير في هذه المرحلة فيما يلي[1]:

**1.- دور فاعل في الإصلاحات وبناء المؤسسات**

وكانت أولى مهاما المجتمع المدني في المرحلة الانتقالية هي المساهمة في بناء المؤسسات حيث خاضت مكونات المجتمع المدني بكل فئاته الشبابية والنسوية والثقافية والإعلامية والجهوية جدلا كبيرا ومؤسّسا حول هوية النظام الجديد، ففي حين اتّجهت نية الحرس القديم إلى تفعيل الفصل 57 من دستور 1959، وكأن الأمر لا يعدو أن يكون سوى مجرد" شغور في السلطة"، رفضت القوى الديمقراطية أن يعود بن علي وباقي رموز حيث رفضت أن يتزعّم البلاد رئيس برلمان بن علي ويرأس محمد الغنوشي، رئيس وزرائه، حكومة تضم ثمانية وزراء من الحزب المنهار.

**2. الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي**

لقد كان رفض فواع المجتمع المدني لبقاء رموز النظام القديم في السلطة وإنهاء العمل بدستور 1959 نقطة انطلاق اتّجه الحراك الثوري إلى القطع مع الماضي حيث تم تأسيس حكومة جديدة مؤقتة مهمتها هي بتصريف الأمور في حين فوُّضت كل مسائل الانتقال نحو الديمقراطية إلى الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي وهي الهيئة التي ضمت مجموعة من الأحزاب السياسية الهيئات المدنية والنقابية وممثلي الجهات والشباب والمرأة وبعض الشخصيات الوطنية.

لقد لعب المجتمع المدني، الذي كان ممثّلا ب 19 جمعية ونقابة، دورا محوريا في وضع الأسس السياسية والتشريعية لإصلاح المؤسّسات وبناء دولة القانون ومثّلت هذه

[1] احمد القلعي ،**مرجع سابق**، ص176.

الهيئة نموذجا فريدا في المنطقة ومنبرا حقيقيا لحرية التعّبير وتقارع الاختلافات واقترحت مشاريع مراسيم جدّ هامة لإصلاح وتنظيم الحياة العامّة ومن أهمها المرسوم المتعلق بانتخاب المجلس التأّسيسي المؤرخ في 10ماي 2011 والمرسوم المتعلق بتنظيم الجمعيات المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 وكذلك المرسوم المتعلق بالعفو العام المؤرخ في 19فيفري 2011 وحملت هذه المراسيم بوضوح بصمات الجمعيات المدنية المشاركة في الهيئة.

كما قامت هذه الهيئة بتوكيل مهمة الإشراف على انتخابات المجلس التأّسيسي، لأوّل مرة في تاريخ البلاد، إلى هيئة عليا مستقلةّ بعد أن كانت وزارة الدآخلية، تحت نظامي بورقيبة وبن علي، تعيث في السّجلّ الانتخابي وإعداد القوائم وتوجيه الحملات ومحاضر الاقتراع تزويرا وفسادا.[1]

إذا وبعد استعراض مساهمة المجتمع المدني التونسي في إدارة المرحلة الانتقالية في التحول الديموقراطي يمكن القول أن هذه التجربة كانت ناجحة الى حد ما رغم بعض العوائق، ويرجع نجاحها إلى مساهمة الحركات النقابية أولا التفاهم بين تجمّعات أرباب العمل والعمّال ثانيا.

ويمكن القول أن الحركة النقابية في تونس قويّة وفعّالة، وتشمل معظم العمّال، كما أنها منظّمة وعلى استعداد لأن تتحاور وتعبّر عن مطالب العمّال كما كانت على استعداد لتفاعل مع الثورة وهو ما أكده الاتحاد العام للشغل الذي ، كان من أبرز الفاعلين من خلال حرصه على تسكين الخلافات بين الأحزاب لتجنّب أعمال العنف واستطاع أرباب العمل في الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة التفاهم مع العمّال على مكوّنات الدستور الجديد للبلاد، كما فرضوا بذلك قراراتهم على حزب حركة النهضة . وكانت نتائج إقرار الدستور ملموسة خلال يومين، حيث ارتفع سعر صرف الدينار التونسي مقابل اليورو

[1] أحمد القلعي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 176-180

والدولار بنسبة 2 إلى 5 في المائة 59 ونستنتج من النموذج التونسي أن حجم التنظيمات الشعبية وقوّتها بإمكانها أن تدفع إلى التحوّل نحو النظام الديمقراطي[1].

في الأخير يبقى من أهم ما يمكن الإشارة إليه هو أن المجتمع المدني ودوره الفعال في ارساء الاسس الديموقراطية في تونس ان دل على شيء إنما يدل على حجم تأثره بنظام الاستبداد وبنيته السياسية وهو ما فرض عليه التآزر والتعاون من أجل هزيمة هذا النظام بعد البقاء لعقود من الزمن تحت رحمته، وهو ما يمكن اعتباره تعبيرا عن إرادة مجتمعية مشتركة يرتفع أعضائها إلى مستوى المسؤولية التي تتطلبها المرحلة التاريخية.

ووفقا لهذا المنظور، اكتسبت الديموقراطية الناتجة عن العمل التعاوني والتكتلي بين أطياف المجتمع المدني في تونس صيغة الوفاقية أو الميثاقية وهو ما أكد من منظور جديد أن الآلية الديموقراطية لن تكون ناجعة أو فاعلة إلا ضمن آلية وفاقية بين مختلف القوى المتنافسة أو المتنازعة فيما بينها، فروح المساومات والوفاقات لا تقل أهمية عن الحد الأدنى من إعمال الآليات والإجراءات الديموقراطية[2]، وهو ما أكد عليه انسحاب حزب النهضة التونسية من المجلس التأسيسي المكلف بصياغة الدستور بعد الضغط الذي تعرض إليه رغم أنه كان يمتلك خيار المواصلة بتقديم تنازلات لأنه كان يمتلك الأغلبية في هذا المجلس.

[1] عبد الله الدردري مايا رمضان، **المشهد الاقتصادي العربي في ضوء الحراك الشعبي**، ط1 (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2014)، ص 240.

[2] سهيل الحبيب، الانتقال الديموقراطي في التفكير العربي المعاصر، أمام إشكالات أنموذج ثورة 14 كانون الثاني/ يناير 2001، **ثورة تونس، الأسباب والسياقات والتحديات**، ط1 (بيروت: المركز العبي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 431.

**خلاصة:**

لقد كانت السمة البارزة لتونس منذ استقلالها سنة 1956 هو غلبة الطابع التسلطي لنظامها السياسي، فقد تميز هذا الأخير بالانغلاق الشديد ومستوى عالي من شخصنة السلطة تجسدت في القضاء على أبرز معالم الديموقراطية في النظم السياسية والمتمثل في التداول السلمي على السلطة.

لقد أدى هذا الواقع إلى نتيجتين حاسمتين، فمن جهة منع المجتمع المدني التونسي رغم وجوده من تأدية دور فعال طيلة عقود من الزمن، كما مهد الظروف لقيام عملية التحول الديمقراطي، حيث أن الحراك الاجتماعي الذي شهدته تونس وأدى إلى الدخول في مسار الدمقرطة، لم يكن إلا نتيجة لعقود من الزمن على التسلط والطغيان والتدهور الاجتماعي والاقتصادي.

رغم أن أحداث الحراك الاجتماعي في تونس التي أدت إلى دفع التحول الديموقراطي جاءت عفوية غير متوقعة، إلا أن ذلك لم يمنع المجتمع المدني التونسي من التفاعل معها ومساندتها، حيث عبر طيلة الأحداث عن ضرورة الالتفات إلى مطالب الشعب، وذلك رغم تفاوت المواقف بين رافض لاستمرار النظام، ومطالب بالقيام بالإصلاحات اللازمة بغض النظر عن بقاء النظام أو ذهابه.

غير أن المراحل التي تلت الإطاحة بنظام الرئيس زين العابدين بن علي أبانت عن قدرة كبيرة لهذا المجتمع في التفاعل مع الأحداث وفرض نفسه كطرف رئيسي في كل الإجراءات والقرارات التي اتخذها صناع القرار في تونس.

وتجلى الدور الذي لعبه المجتمع المدني في تونس خلال المرحلة الانتقالية في قيامه بدور هام في مراقبة مختلف المسارات الانتخابية التي نظمتها تونس منذ انتخابات المجلس التأسيسي، ووصولا إلى مرحلة صياغة الدستور، والمطالبة بتحسين وضع حقوق الإنسان وضرورة النظر في ملفات ضحايا الحراك.

# خاتمة

يلعب المجتمع المدني دورا بارزا في دعم عمليات التحول الديموقراطي، فهو ومن خلال تعدد فواعله وتباينها من حيث الطبيعة والأهداف يمكن من احتواء كافة الطوائف الاجتماعية السياسية، ويضمن لها في المقابل أن تكون طرفا في التحول من خلال توضيح وجهة نظرها ومطالبها.

في المقابل يبدو أن فاعلية المجتمع المدني تتوقف على مدى سماح المناخ الديموقراطي السائد بتأديته لدوره، حيث أن الحق في التظاهر وإنشاء الجمعيات والنقابات لا يكون مكفولا إلا في الدول التي تتمتع بمستوى جد عالي من الديموقراطي، والتي تشهد وجود أنظمة سياسية ذات درجة عالية من التفتح وعلى استعداد دائم للتحاور والتشاور الذي يؤدي إلى خدمة المجتمع.

انطلاقا من التجربة التونسية في التحول الديمقراطية، حاولت هذه الدراسة رصد دور المجتمع المدني عمليا في الدفع بمسار التحول الديمقراطي وذلك انطلاقا من التعرض للبيئة السياسية والاجتماعية لظهور المجتمع المدني التونسي مع التركيز على علاقته مع النظام السياسي، كما تم في ذات الوقت التطرق للتحول الديمقراطي ورصد مختلف العوامل التي أدت إليه، وهو ما مكن في الأخير من الخروج بمجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- يمثل المجتمع المدني احد أهم أدوات التحول الديمقراطي ، ووجوده وقوته من أهم شروط الانتقال إلى الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، و بإسقاط هذا على واقع المجتمع المدني في تونس نجد انه رغم بقائه مهمشا طيلة عقود من الزمن إلا أنه أكد بعد الحراك الاجتماعي أنه بقدر ما تتوفر الاستقلالية والحرية بقدر ما يزداد قوة وفعالية.
- إن تحقيق الديمقراطية يؤدي إلى بناء مجتمع مدني قوي والعكس صحيح ، فلا وجود لدولة ديمقراطية دون مجتمع مدني فعال.
- إن تنظيم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة تمثل الأساس الذي يكفل على الأقل الاستقلالية النسبية، التي من شأنها بناء علاقة تعاون وشراكة وتكامل، وليست علاقة تنافس وصراع وتسلط وتبعية.
- إن تدعيم المجتمع المدني بقوى اجتماعية وفاعلين اجتماعيين نشطين، من شانها أن تزيد من فاعلية هذا الأخير ويكون للنخبة للمثقفة مكانا بهدف المساهمة الفعلية في دفع مختلف الفئات

نحو المشاركة في الحياة العامة والتعبير عن آرائها في إطار سليمي، وهو ما تجسد في الحالة التونسية من خلال دور نقابات العمال والمحامين والصحفيين وحتى الأطباء.

- إن بناء المجتمع المدني فعال لا يعني يتوقف بالضرورة على نقل الخبرة في هذا المجال، بل على العكس تماما إن الدول العربية لها قدرة على بناء مجتمع مدني يتوافق وخصائصها السياسية والاجتماعية.

لعبت منظمات المجتمع المدني في تونس دورا بارزا في ادرة عملية التحول الديموقراطي و خصوصا دور الرباعي الراعي للحوار الاتحاد العام التونسي لشغل و الاتحاد التونسي لصناعة و التجارة و الصناعات التقليدية و الرابطة التونسية لدفاع عن حقوق الانسان و الهيئة الوطنية للمحامين، الذي تمكن من لم جميع الاطياف السياسية فوق طاولة واحدة من اجل الخروج بحلول تتوافق عليها جميع الجهات مع الأخذ بالمصلحة الوطنية فوق كل اعتبار، و قد نجح هذا الرباعي الراعي للحوار من خلال خارطة الطريق التي رسموها في الخروج من الازمة التي مرت بها تونس و التوصل لحل توافقي يرضي كل الجهات ومن بين نتائج هذا الحوار صياغة دستور الجديد و المصادقة على القانون الانتخابي، و قد توج هذا الرباعي بجائزة نوبل لسلام لسنة 2015.

ساهمت مؤسسات المجتمع المدني التونسي في ادارة العملية الانتخابية من خلال قيامها بتنظيم سير هذه العملية و الاشراف على مراقبتها ،كانت البداية في انتخابات المجلس التأسيسي 23 اكتوبر 2011 وصولا الى الانتخابات الرئاسية و قد تراوح دورها بين الرقابة و الاشراف.

نستنتج ان المجتمع المدني التونسي لعب دورا فعالا في وضع الاسس الديموقراطية في تونس بعد الثورة فرغم موقفه المحتشم اثناء الثورة الا انه اظهر قوته خلال المرحلة الانتقالية بمساهمته في تحديد المستقبل السياسي في تونس. ساهمت منظمات المجتمع المدني على راسها الاتحاد العام التونسي لشغل في صياغة الدستور والبناء المؤسساتي وتنظيم الانتخابات كانت البداية انتخابات المجلس التأسيسي الى غاية الانتخابات الرئاسية التي اختير فيها "السبسي رئيس للجمهورية" برز دورها الرقابي والتنظيمي. ورغم قوة و فعالية المجتمع المدني في تونس الا انه يحتوي على نقاط ضعف قد تقلص من دوره و فعاليته في المستقبل فهي تعتبر بمثابة تحديات له نذكر منها: قلة

الموارد البشرية و المالية بالإضافة الى علاقته مع المجتمع السياسي احزابا و سلطة التي تتداخلها ارادة الاحتواء و السيطرة عليه.

# قائمة المراجع

**أولا/ الكتب:**

1. البدوي عبد الجليل، الإشكاليات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية في ظل مرحلة الانتقال الديمقراطي بتونس من أجل بديل تنموي، ، **تونس التحول الديمقراطي العسير**، د.ط (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2017 ).

2. التايب عائشة، الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للثورة في تونس، قراءة سوسيولوجية، **ثورة تونس، الأسباب والسياقات والتحديات**، ط1(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2012).

3. التميمي عبد العزيز، من النبوة إلى الثورة: في جذور المشروع الوطني، **من الجماعة الإسلامية إلى حركة النهضة، مسيرة ألم وأمل**، ط3 (تونس: كتاب الإصلاح، 2015)، ص 113.

4. الجموسي جوهرة ، **الافتراضي والثورة، مكانة الانترنت في نشأة المجتمع المدني العربي**، ط1(بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2016).

5. الجورشي صلاح الدين، ربيع تونس، التأرجح بين الأمل والخوف، **التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير، أربع سنوات من الربيع العربي**، ط1 (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2014).

6. حدوق وليد،الثورة التونسية قراءة في الخلفيات الاقتصادية الاجتماعية، **ثورة تونس، الأسباب والسياقات والتحديات**، ط1(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2012).

7. حسن إيمان، **المجتمع المدني والدولة والتحول الديموقراطي، سلسلة كتيبات برلمانية**، ط2 (البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية، 2017 ).

8. الحمداني كفاح عباس، مركز التغيير في تونس، الأسباب والتحديات ، د.ط(الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، د.س.ن)، ص 62.

9. حمدي عبدالرحمن، **المجتمع المدني والتكامل في افريقيا رؤية من الشمال الافريقي**،المجتمع المدني ودوره في التكامل الافريقي، ط1 ( القاهرة : مركز البحوث العربية والافريقية ،2004).

10.حيدر محمد، ثورات ملغمة، **مقاربة سوسيواستراتيجية للحراك العربي**، د.ط(بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2012).

11.الذوادي محمد، ترشح ثورة تونس للنجاح أو للفشل في ميزان علم الاجتماع الثقافي، **الربيع العربي...إلى أين أفق جديد للتغيير الديمقراطي**، ط3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012).

12.الرزو مظفر حسن، **فضاء التواصل الاجتماعي العربي، جماعاته المتخيلة وخطابه المعرفي**، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2017).

13.رشوان حسين عبد الحميد أحمد ، **ثورات الوطن العربي مقارنة بثورات العالمية**، د.ط(الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، د.س.ن).

14.رمضان مايا الدردري عبد الله،**المشهد الاقتصادي العربي في ضوء الحراك الشعبي**، ط1 ( مؤسسة الفكر العربي، 2014).

15.صلاح الدين الجورشي، المشهد الإسلامي في تونس، قوى ومواقف، البورقيبية تنسف ما قبلها، **من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين، الإسلام السياسي في تونس**، ط 3 (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011).

16.الصوراني غازي ، **تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي**، ط1 (غزة: مركز دراسات الغد العربي، 2004).

17.طرشونة لطفي، منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي، قبل ثورة 14 كانون الثاني/ يناير، **ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات** ، ط1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2012).

18. عبد النور ناجي، الحركات الاحتجاجية تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي، **الربيع العربي..إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي**، ط3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،

2012.19).

20. القليعي أحمد، المجتمع المدني التونسي فاعل أساسي قبل الثورة وبعدها، تونس، **الانتقال الديموقراطي العسير**، ط1(القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2012 ).

21. المسدي عبد السلام، **اللغة العربية والأمن اللغوي دراسة وتوثيق**، ط1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014 ).

22. مصطفى أحمد محمد ، حياة اليعقوبي، **الدور السياسي للنقابات العمالية العربية في ظل ثورات الربيع العربي (التجربتان المصرية والتونسية في العمل النقابي قبل وبعد الثورات)**، منظمة فريدريش إيبرت المشروع النقابي الإقليمي،2015.

23. مفتي أحمد محمد علي، **مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية**، د.ط(الرياض: البيان، مركز البحوث والدراسات، 1435هـ) .

24. هنتنغتون صامويل، **الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي**، في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، ط1(الكويت: دار سعاد الصباح، 1993)

**ثانيا/ المجلات:**

1. ابراهيم حسنين توفيق، "العوامل الخارجية وتأثيراتها على التطور الديمقراطي في الوطن العربي"، **المستقبل العربي**، العدد 349(مارس 2008).

2. صاهد فاطمة الزهراء، الديموقراطية في العالم العربي، ضرورة التغيير، مجلة المفكر، العدد 13(د.س.ن).

3. عبد الكريم هشام، " دور المجتمع المدني في تعزيز وتعميق الديموقراطية في الوطن العربي، مجلة المفكر، العدد 07(د.س.ن )

4. كربوسة عمراني، "المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن...أي دور؟ بالإشارة إلى حالة المجتمع المدني في الجزائر"، **مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**، العدد16 (2014)..

5. مسعودي يونس، " التحول الديمقراطي، مقاربة مفاهيمية نظرية"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد 1(مارس 2014).

**ثالثا/ الرسائل والأطروحات:**

1. أيوب حسن صالح علي ، **آفاق التحول الديموقراطي في النظام السياسي الفلسطيني، إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية 1993-2003 كعامل محوري**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006.

2. بلعور مصطفى، **التحول الديموقراطي في النظم السياسية العربية، دراسة حالة النظام السياسي الجزائري، (1988-2008)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010.

3. بونوة نادية، **دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة، دراسة حالة الجزائر 1989-2009**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010.

4. بياضي محي الدين، **المجتمع المدني في الجزائر ودوره في التنمية السياسية 1989-2012**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016.

5. بياضي محي الدين، **المجتمع المدني في المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012.

6. زريق نفيسة، **عملية الترسيخ الديموقراطي في الجزائر والنظام الدولاتي، المشكلات والآفاق**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص ص 20-22.

7. سلامة عبد الرحمان عبد الرحمن سلامة، **التجربة التونسية في التحول الديموقراطي، بعد ثورة أول كانون 2010**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2016.

8. عباش عائشة، **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس** (مذكرة شهادة الماجيستير في العلاقات الدولية، تخصص رسم السياسات العامة، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر،2007-2008).

9. غول حمزة، **البعد المتوسطي في سياسة تونس الخارجية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السلطان ابراهيم شيبوط (الجزائر -3-)، الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

10. قسطالي أسماء، فاطمة الزهراء بوزيان، **النضال السياسي والنقابي في تونس(1946.1956)**،(مذكرة ماستر في التاريخ، تخصص الظاهرة الاستعمارية في الوطن العربي، جامعةالجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر ،2016-2017).

11. قطاف تمام أسماء، **حركة النهضة التونسية نموذجا**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.

12. معقافي أسامة، **النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي حالة تونس، 1987-2010**، رسالة ماجستير، جامعة السلطان ابراهيم شيبوط (الجزائر 03)، الجزائر، 2011.

13. هرموش منى، **دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010.

**رابعا/المواقع الالكترونية:**

1. محمد عبده الزغيردراسة حول منظمات المجتمع المدنيفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، متوفر على http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=8&lcid=3796 تم الاطلاع يوم 2018/06/06 على الساعة 21.30.

2. عبدالرحمن أحمد هيجان، "المجتمع المدني: المفهوم والأبعاد" http://k-tb.com/book/ab7ath01588 تم الاطلاع يوم 06/03 2018 على الساعة 12.33.

3. مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، المجتمع المدني بين النظرية والتطبيق، **مجلة دراسات**، العدد 24، متوفر علىhamdoucheriad.yolasite.com، تم الاطلاع يوم 2018/06/07 على الساعة 15.46.

4. صالح ياسر، المجتمع المدني والديمقراطية، http://hamdoucheriad.yolasite.com/resources/ تم الاطلاع يوم 2018/06/04 على الساعة 12.49.

5. إيمان أجمد، "قراءة نظرية، الديموقراطية والتحول الديموقراطي"، **دراسات سياسية**، (فيفري 2016)، متوفر على https://eipss-eg.org/wp- content/uploads/2016/ تم الاطلاع يوم 2018/06/09 تم الاطلاع يوم 2016/06/09 على الساعة 10.44.

6. حسنين توفيق إبراهيم، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، متوفر على http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312 495334831438.html تم الاطلاع يوم 2018/06/09 على الساعة 10.47.

7. إيمان أحمد، عوامل التحول الديموقراطي، دراسات سياسية، متوفر على https://eipss-eg.org/ تم الاطلاع يوم 2018/06/09 على الساعة 10.53.

8. حسنين توفيق إبراهيم، التحول الديمقراطى، من منظور عربى، مجلة الديموقراطية، متوفر على http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=426 تم الاطلاع يوم 2018/06/09 على الساعة 10.57

9. ادموند ونك لبنيسكي، المجتمع المدني والتحول الديموقراطي، ترجمة زهراء محمد السيد شعبان، متوفر على https://sites.google.com/site/comppoliticsegphd/home/mqrr-2012/syl/presentations/civilsociety تم الاطلاع يوم 2018/06/04 على الساعة 14.10.

10. أحمد عبد الحليم أنس، ماهية دور المجتمع المدني في التحول الديموقراطي، جنوب إفريقيا نموذجا، متوفر على http://www.poplas.org/uploads/member_studies/4503/study/_____%__%20(2).pdf ، تم الاطلاع يوم 2018/06/08 على الساعة 15.00.

11. حارث حيدر غربي الحديثي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مملكة البحرين، متوفر على http://www.nahrainuniv.edu.iq/ar/node/1852، تم الاطلاع يوم 2016/06/09 على الساعة 11.55.

12. تونس، متوفر على https://www.marefa.org/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3 تم الاطلاع يوم 2018/06/03 على الساعة 12.53.

13.الإطار الاقتصادي في تونس، متوفرعلى
http://www.apia.com.tn/ar/%%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3.htm
l، تم الاطلاع يوم 2018/06/03 على الساعة 13.09.

14.هشام دراجي، العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي في تونس، متوفر على
https://derradjihicham.wordpress.com/2015/03/12/%D8%A7%D9%84%D
8%B9%D9 تم الاطلاع يوم 2018/05/15 على الساعة 20.23.

15.عبد اللطيف الحناشي، انتخابات تونس: قراءة تحليلية في المعطيات الجديدة، متوفر
علىstudies.aljazeera.net/ar/reports/2014/…/20141119816524495O.htmتم
الاطلاع يوم 2018/04/06 على الساعة 23.30

16.محمد البكوري، المجتمع المدني والديموقراطية، قراءة في بعض أسس التلازم، متوفر
على%-http://www.nashiri.info/articles/general-articles/5943 تم الاطلاع يوم
2018/06/04 على الساعة 12.08.

# فهرس المحتويات

**الفهرس:**

**الشكر**

**الإهداء**

**مقدمة ..... 09**

**1. الإشكالية..... 09**

**2. التساؤلات الفرعية ..... 10**

**3. فروض الدراسة..... 10**

**4. أدبيات الدراسة ..... 10**

**5. أهمية الموضوع ..... 11**

**6. أسباب اختيار الموضوع ..... 12**

**7. مناهج واقترابات الدراسة ..... 12**

**8. هيكلة الدراسة ..... 13**

**الفصل الأول: التأصيل النظري والمفاهيمي للمجتمع المدني والتحول الديموقراطي**

**تمهيد ..... 16**

**المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للمجتمع المدني ..... 17**

**المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني بين الفكر الغربي و الفكر العربي ..... 17**

**المطلب الثاني: تعريفات المجتمع المدني وخصائصه..... 22**

المطلب الثالث: وظائف المجتمع المدني .....25

المبحث الثاني: الاطارالمفاهيمي لتحول الديموقراطي ..... 29

المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي.....29

المطلب الثاني: عوامل التحول الديمقراطي ..... 33

المطلب الثالث: مراحل التحول الديموقراطي ..... 38

المبحث الثالث: المجتمع المدني والتحول الديموقراطي:علاقة تكاملية- طردية ... 39

المطلب الأول: الوظائف الديمقراطية للمجتمع المدني ..... 39

المطلب الثاني:مظاهر تاثير المجتمع المدني على عملية التحول الديموقراطي ... 42

خلاصة الفصل ..... 45

الفصل الثاني: دور المجتمع المدني التونسي في عملية التحول الديمقراطي

تمهيد ..... 47

المبحث الأول: المشهد السياسي في تونس قبل الثورة وواقع المجتمع المدني... 48

المطلب الأول: مقومات الدولة التونسية ..... 49

المطلب الثاني: الحياة السياسية في تونس 1956-1987 ..... 53

المطلب الثالث: الانقلاب الأبيض وحكم زين العابدين بن علي: 1987-2010 .. 55

المبحث الثاني: مسار التحول الديموقراطي في تونس ..... 65

المطلب الأول: خلفيات وأسباب التحول الديموقراطي في تونس..... 65

المطلب الثاني: المسار الاحتجاجي في تونس:17 ديسمبر 2010 ..... 72

المبحث الثالث: دور المجتمع المدني في الدفع بمسار التحول الديمقراطي ..... 76

المطلب الأول: موقف المجتمع المدني من الحراك الاجتماعي ..... 76

المطلب الأول: المجتمع المدني والمسار الانتخابي ..... 79

المطلب الثالث: دور منظمات المجتمع المدني في صياغة الدستور وبناء المؤسسات83

خلاصة الفصل .....87

خاتمة.....89

قائمة المراجع .....92